جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

التقاضي الالكتروني في المواد الادارية

مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص: قانون إداري

إعداد الطلبة:

- بوخريصة أسماء
- جمعة ذهبية

الأستاذة المشرفة:

- حوت فيروز

لجنة المناقشة

الأستاذة: بوترعة سهيلة.....رئيسا

الأستاذة الدكتورة: حوت فيروز .....مشرفا ومقررا

الأستاذ: بلعزوز رابح.....ممتحنا

تاريخ المناقشة:2024/2023

شكر وتقدير

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينَّا بنعمة العقل والدين.

ونثني ثناء حسنا وتقديراً واعترافاً منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يآلو جهداً في مساعدتنا في المذكرة، وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة الفاضلة: **حوت فيروز** على هذه الدراسة وصاحبة الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية، فجزاها الله كل خير.

ونشكر جميع الاساتذة الذين درسنا تحت ايديهم منذ بداية الدراسة، وأخيراً، نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مدوا لنا يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه.

الإهداء

إلى من شرفني بحمل اسمه، والدي رحمه الله تعالى...

من بذل الغالي والنفيس في سبيل وصولي لدرجة علمية عالية

ورحل قبل أن يرى ثمرة غرسه...

إلى نور عيني وضوء دربي وبهجة حياتي

من ساندتني في صلاتها ودعائها وعلمتني ان الدنيا كفاح وصلاحها العلم والمعرفة

إلى أجمل امرأة في الوجود، امي الغالية.

الى اخي العزيز، يا هدية الرحمان في زمن ندر فيه الاخوان، الكلمات لا تكفي ان أعبر لك عن امتناني لوجودك في حياتي.

إلى من ظفرت بهم هدية من الأقدار فعرفت معنى الصداقة التي تتجاوز السنين والمسافات وافتراق الطرقات واختلاف الطموحات حنان، حفيظة، مريم وامينة.

الى كل من علمني حرفا

إلى كل من ساندني ولو بابتسامة

أهدي هذا العمل...

بوخريصة أسماء

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ" صدق الله العظيم.

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا الغايات إلا بفضله، فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا، لم تكن سهلة لكن من قال أنا لها نالها وإن أبت رغما عنها أتيت بها، كانت متعبة صعبة قاسية شبه مستحيلة لكن فعلتها رغم الظروف، رغم المرض، رغم الفقر، ها أنا اليوم أقف على عتبة نجاحي أقتطف ثمار تعبي بكل فخر أرفع قبعتي وأقول ها قد فعلتها.

فالحمد لله بعد الرضا لأنك وفقتني لإتمام هذا وتحقيق ما كان بالأمس حلما.

أهدي هذا النجاح إلى نفسي الطموحة أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام مسيرتي.

أهدي هذا العمل إلى من جعل اسمه بكل فضل إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من أعطاني بلا مقابل إلى من تعب وكلل العرق جبينه رغم كبر سنه إلى أعظم رجل في حياتي إلى سندي إلى من سعى أن نكون أفضل منه ها أنا أتمم وعدي لك أبي الغالي.

إلى من علمتني الأخلاق قبل الحروف إلى الجسر الصاعد إلى الجنة إلى من تحملت كل ألم مر بي إلى قرة عيني غاليتي إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي قدوتي وصديقة أيامي إلى أمي الغالية.

إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين إلى إخوتي.

إلى كل من كان لي سندا إلى كل من كان له يد العون إلى من تعلقت بهم قلوبنا قبل عقولنا

إلى رفاق الخطوة الأولى والأخيرة، وإلى زميلتي في هذا العمل، إلى من راهنوا على نجاحي.

إلى الدكتورة المشرفة حوت فيروز تشكرا على كل ما قدمته لنا من معلومات.

جزاكم الله خيرا أحبتي

جمعة ذهبية

مقدمة

التكنولوجيا بصفة عامة، وتكنولوجيا الانترنيت والمعلومات لعبت دورا هاما في تحسين العلاقات والممارسات القانونية والقضائية وقد نتج عن ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مجموعة من التطبيقات التي أثرت بدرجة كبيرة علي عدد من أوجه النشاطات الاجتماعية والاقتصادية، والحكومة، وكان من أهمها ظهور التجارة الإلكترونية ،التقاضي الإلكتروني أو رفع الدعاوى الكترونية التي تتم بطريقة الكترونية وتتميز بالسرية مما جعلها محض اقبال الحكومات الى اعتمادها كأحد استراتيجيات تطوير القطاعات وبهذا تغيرت حياة المواطن واصبحت كل تعاملاته ونشاطاته الكترونية بسبب سرعة ودقة وسهولة استعمالها .

لقد لجا القضاء الى تكنولوجيا الاعلام والاتصال من اجل مواكبة عصرنة القطاعات التي شهدها العالم من جهة ومن اجل تسهيل اجراءات التقاضي على المواطنين الذين يتعذر عليهم المثول امام المحاكم لظروف خاصة وقد تبنت الجزائر التقاضي الالكتروني سنة 2015 بموجب القانون 03/15 المؤرخ في 01 فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة وشملت جميع المواد الجزائية المدنية والادارية لكن لم يتم العمل بها حتى جائحة كورونا سنة 2020التي فرضت تعديل تقنيات التقاضي الالكتروني بموجب الامر 20-04 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية من اجل ضمان استمرارية سير المرفق القضاء عبر تفعيل الية المحاكمة المرئية عن بعد .

كما ان التقاضي الالكتروني يعتبر اداة مهمة في تطوير القضاء والتخلص من مظاهر التقاضي التقليدي الذي يعتمد على الدعامات الورقية التي يسهل اتلافها والعبث بها على عكس الموقع الالكتروني المنشئ على مستوى وزارة العدل الذي يجسد الشفافية بين المتقاضين ويمنع البيروقراطية والتحيز من طرف القضاة ويعزز دولة القانون ويكرس استقلالية القضاء والمحاكمة العادلة وسرعة الفصل في النزاعات.

ويجدر الاشارة الى ان قانون الاجراءات المدنية والادارية لم يصبح يفرض وجوبية التمثيل بمحام امام المحكمة الادارية بعد صدور القانون رقم222-13 وتعديله للمادة 815 التي اصبحت تنص على ان : "ترفع الدعوى امام المحكمة الادارية بعريضة ورقية او بالطريق الالكتروني"

وان مباشرة الدعوى الادارية الكترونيا يكون باستعمال وسائل الكترونية عبر الموقع الالكتروني الذي اعدته وزارة العدل لهذا الغرض حيث تقيد الدعوى الالكترونية فيه الى غاية تنفيذ الحكم القضائي. وتتميز الدعوى الادارية الالكترونية بسرعة الاجراءات وبساطتها وقلة تكلفتها حيث توفر الجهد والوقت على المحامين والمتقاضين لعدم الحاجة الى الانتقال الى مقر المحكمة للاستعلام عن سير المعاملات القضائية كمعرفة مواعيد الجلسات والقرارات الصادرة عنها ويقدم المستندات ويحضر الجلسات ويصدر الحكم في النزاع دون ان ينتقل الى مبنى المحكمة باستعمال وسائط الكترونية.

الدراسات السابقة :

- زعزوعة نجاة، التقاضي الالكتروني كألية لإنجاح نظام العدالة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل. م. د، تخصص: قانون قضائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2021-2022..

أهمية الدراسة :

- تساعد السلطات القضائية في لكمال التحقيق حتى لو تواجد المتهم خارج حدود الدولة.
- يساعد الافراد الذين لا يستطيعون مباشرة المحاكمة حضوريا لأسباب صحية.
- التخلص من كل مشاكل التقاضي التقليدي الذي يتسم بالبطيء وتكدس الدعاوى القضائية.
- يخفف العبء عل المحامين في تبسيط اجراءاتها وتسهيل سرعة الفصل في الاحكام.
- يقلل التكلفة الوقت على المتقاضين.

اهداف الدراسة :

- الالمام بمختلف جوانب الموضوع وجمع ما تمكن من المعلومات.
- نشر الوعي وثقافة التقاضي الالكتروني لضمان حقوق الافراد وحرياتهم.
- لفت النظر لدور التقاضي الالكتروني في تطوير مرفق القضاء.
- ابراز الضوابط التي وضعها المشرع لضمان سير التقاضي الالكتروني.
- اسقاط الضوء على الظروف التي تؤدي الى التوجه نحو الدعوى الالكترونية بدل الدعوى التقليدية.

- التعرف على وسائل التبليغ الالكتروني للدعوى.

الاشكالية :

هل يمكن ان يكون التقاضي الالكتروني بديلا عن التقاضي التقليدي؟

منهج الدراسة

ولمعالجة الاشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي من خلال تحليلنا للنصوص القانونية ذات الصلة وعلى المنهج الوصفي في وصف واقع تطبيق التقاضي الالكتروني واجراءات الدعوى الادارية الالكترونية.

وقسمنا بحثنا هذا الى فصلين كالاتي :

الفصل الاول: الاطار النظري للتقاضي الالكتروني في المادة الادارية.

المبحث الاول: ماهية التقاضي الالكتروني.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للدعوى الادارية الالكترونية.

الفصل الثاني: الاطار الاجرائي للدعوى الادارية الالكترونية.

المبحث الاول: مباشرة الدعوى الادارية الكترونيا.

المبحث الثاني: النظر والفصل في الدعوى الادارية الكترونيا.

خاتمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتقاضي الإلكتروني

في المواد الادارية

الفصل الاول: الإطار النظري للتقاضي الإلكتروني في المواد الادارية

إن التطور التكنولوجي الذي شهده العالم في مختلف الميادين انعكست على حياة المواطنين ونشاطاتهم حتى وصلت إلى اعتبار حياتهم ومهامهم اليومية شبه مستحيلة دون استغلال تلك الأجهزة الإلكترونية والأمر الذي دفع المشرع الجزائري نحو عصرنة قطاع القضاء بما يسمى بالتقاضي الإلكتروني من أجل تسهيل إجراءات التقاضي على المتقاضين والمجني عليهم في مراحل المحاكمة دون الحاجة للتواجد في المحكمة.

وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحث أول يتناول مفهوم التقاضي الإلكتروني، ومبحث ثاني يتضمن مفهوم الدعوى الادارية الإلكترونية.

المبحث الاول: ماهية التقاضي الالكتروني

التقاضي الالكتروني مصطلح جديد ظهر كبديل للتقاضي التقليدي نتيجة تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات حتى وصل الى الجانب القضائي الذي اولاه اهتماما كبيرا في قوانينه بدمج التقنيات الحديثة حتى توصل الى تقنية" المحادثة عن بعد" وكان الهدف منها الحد من التأخير في المحاكمة وضمان الكفاءة والفعالية.

ومن خلال هذا البحث سوف نستعرض مفهوم التقاضي الالكتروني، خصائصه وانواع التقاضي الالكتروني (المطلب الاول) ثم ضوابط التقاضي الالكتروني (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الالكتروني

إن للتقاضي الالكتروني أهمية كبيرة خاصة في ضل التطورات التي يشهدها العصر الراهن لدوره في اختصار الوقت والجهد والتكلفة وايصال الحق لصاحبه بأسهل الطرق بفضل تطور عالم الاتصالات.

الفرع الاول: تعريف التقاضي الالكتروني

ان مصطلح التقاضي الالكتروني حديث النشأة ظهر بسبب تطور الوسائل التقنية الحديثة خاصة الانترنت.

1- التعريف اللغوي للتقاضي الالكتروني:

- **القضاء في اللغة:** قضى قضية، وقضاء وقضي، لحكم وفصل [1] .
- **التقاضي اصطلاحا:** معناه القبض، ويقال تقاضيت ديني بمعنى أخذته [2].

وبهذا يكون التقاضي دال على المشاركة في فعل معين بهدف الوصول الى حكم قاطع في خصومة ما.

[1] محمد مرتضي الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ج2، وزارة الارشاد والابناء في الكويت، 1385 – 1477 هـ، ص 855.

[2] ابن منظور جمال، لسان الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج15، ط3، دار صادر، بيروت، 1414 هـ، ص 186.

2- التعريف الفقهي للتقاضي الالكتروني:

عرفه البعض على أنه "عملية يتم فيها نقل مستندات التقاضي إلكترونيا عبر البريد الالكتروني، ويتم فحص المستندات بواسطة موظف مختص واصدار قرار القبول او الرفض وارسال اشعار الى المتقاضي يعلمه بمحتوى المستندات. [1]

لكن هذا التعريف تعرض للنقد واعتبر غير شامل وضيق لكونه أشار الى تقديم المستندات الى المحكمة عبر البريد الالكتروني ولم يشير الى باقي الاجراءات القضائية التي تتم عن بعد.

كما عرفه جانب آخر أنه " سلطة لفئة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر الدعوى ومباشرة الاجراءات القضائية بوسائل الكترونية حديثة وعصرية وأنظمة قضائية معلوماتية متكاملة، تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرامج الملفات الحاسوبية الالكترونية بنظر الدعاوى والفصل فيها وتنفيذ الاحكام بهدف الوصول للفصل السريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين [2].

وعليه ، يمكننا تعريف التقاضي الالكتروني كالاتي : "استخدام وسائل تقنية الاتصال المرئية والسمعية الالكترونية في مباشرة الدعوى القضائية وحتى الفصل في المنازعات القضائية عن بعد"

---

[1] هدى عبدلي الكعابي، محمد الجراوي، التقاضي عن بعد، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، ب. ذ.م عدد 1،2016، ص138.

[2] حازم محمد شرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، ط الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2012، ص57.

فإن المتقاضي أو المحامي الذي يرغب في اقامة الدعوى الالكترونية يقوم باختيار صحيفة الدعوى التي يرغب في اقامة دعوته بواسطتها عبر عدة نماذج معدة مسبقا في البوابة الإلكترونية لكل محكمة و ما عليه فقط أن يملأ بيانات الصحيفة وامداد الموقع بكافة البيانات الآزمة لإقامة الدعوى سواء أسماء أطراف الدعوى، أرقام هواتفهم و عناوينهم، و يتم استلام المستندات بمعرفة الشركة القائمة على إدارة الموقع و تقوم بإرساله الى المحكمة المتخصصة، حيث يستلمه الموظف المختص الذي تم تدريبه على استخدام التكنولوجيا فيفحص المستندات ثم يقرر قبول هذه المستندات أو رفضها، ويرسل للمتقاضي رسالة الكترونية تعلمه باستلام مستنداته و القرار الصادر بشأنها .

3- التعريف القانوني للتقاضي الالكتروني:

أصدر التشريع الجزائري القانون رقم 15-03 المتضمن عصرنة قطاع العدالة فجسد تقنية التقاضي الالكتروني في نص المادة الاولى التي نصت على الزامية وجود منظومة معلوماتية مركزية على مستوى وزارة العدل وارسال الوثائق القضائية الكترونيا واستعمال تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الاجراءات[1].

[1] [1] قانون 15-03 المؤرخ في 1 فبراير سنة 2015، المتعلق بعصرنة العدالة

ثانيا: خصائص التقاضي الالكتروني:

يتميز التقاضي الالكتروني بمجموعة من الخصائص تميزه عن التقاضي بوسائل تقليدية فهو يواكب التطور الذي شهدته القطاعات الادارية لمواكبة مختلف مجالات الحياة المعاصرة ويمكن تحديد أهم ما يتميز به نظام التقاضي الالكتروني.

1- حلول الوثائق الالكترونية محل الوثائق الورقية:

يقوم هذا النظام على احلال الوثائق الالكترونية بدل الوثائق العرفية ويترتب عليه:

- سهولة الوصول للوثائق الالكترونية وسرعة الاطلاع عليها.
- حلول الدعائم الالكترونية بدل الورقية في حالة نشوب نزاع بين الطرفين.
- التخلص من مشكلة الملفات الورقية الكثيرة للدعاوى، وتخفيض تداولها الى حد معقول وكذا تخزين الملفات واحتمالية فقدانها وضياعها.

2- الاعتماد على الوسيط الالكتروني:

على العموم التقاضي عن بعد لا يختلف من حيث الموضوع أو الاطراف عن نظام التقاضي التقليدي، بل يختلف في طريقة تنفيذه ووسائطه الالكترونية فهو جهاز

كمبيوتر متصل بالأنترنت الذي يسمح بنقل الاحداث في نفس اللحظة رغم البعد المكاني لأطراف النزاع.[1]

3- تسليم المستندات والعوارض الكترونيا عبر شبكة الاتصال:

ونقصد بتسليم المستندات عبر الانترنت بالتنزيل Download، أي نقل أو استقبال رسائل أو برامج عبر الانترنت الى حاسوب المستخدم.

لذلك نرى أن الأجهزة الالكترونية مثل الفاكس لها دور قانوني في تطبيق اجراءات التقاضي عن بعد لدوره في التجميع والحفظ وتبادل الوثائق بين الخصوم أو ممثليهم [2].

4- سرعة تنفيذ اجراءات التقاضي الالكتروني:

حيث تسهل الانترنت عملية ارسال واستلام الوثائق دون انتقال الأطراف، كما تقلل الجهد والتكلفة والوقت لأطراف الدعوى.

5- اثبات اجراءات التقاضي الالكتروني:

تعتبر الكتابة احدى طرق الاثبات، سواء كانت موقعة يدويا في المعاملات التقليدية أو التوقيع الالكتروني في المستند الالكتروني.

6- تسديد مصاريف الدعوى بالوسائل الالكترونية:

[1] ميموني حاجي التقاضي عن بعد، س3، تاريخ الاطلاع 2020/08/15.

[2] خالد حسن أحمد لطفي، التقاضي الالكتروني كنظام معلوماتي بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020، ص 16.

بفضل التطور التقني أصبح بالإمكان إيداع وسحب النقود الكترونيا بدل النقود التقليدية في اجراءات التقاضي الالكتروني، كأحد وسائل التسهيل على طرفي التعاقد ووسائل الدفع عديدة منها البطاقات البنكية والنقود الالكترونية [1].

7- القضاء على البيروقراطية في مرفق القضاء:

فالمحاكم التقليدية تعاني من مظاهر الفساد والانحياز مع الخصوم والاهمال خاصة على مستوى الجهاز الاداري لوزارة العدل والتقاضي الإلكتروني يضع حدا لها لشفافية اجراءاته وسرية تعاملاته [2]

8- حماية الشهود والمجني عليهم:

حيث أصبح بفضل التكنولوجيا الحديثة سماع الشهود والمجني عليهم دون تعريضهم للخطر من طرف الجماعات الاجرامية بتواجدهم في المحاكمة عبر وسائل التقاضي الحديثة.[3]

[1] ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة علمية دولية محكمة، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، مجلد5، عدد2 ،2019، ص125..

[2] أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الازهر، مصر، عدد35، جزء3، 2020، ص51.

[3] صفيان محمد شديفات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال videoconference، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، جامعة العلوم الاسلامية، الاردن، مجلد42، عدد1، 2015، ص356.

الفرع الثاني: أنواع التقاضي الالكتروني:

نميز بين أربعة أنواع من نظم المحادثة البصرية عن بعد أما بالاتصال من نقطة لأخرى أو عبر المتحدث النشيط أو نظام الحضور المستمر، وأخيرا نظام الحضور المستمر المتقدم.

أولا: التقاضي الالكتروني عن طريق نظام الاتصال من نقطة لأخرى:

يعتمد النظام على الاتصال المباشر بالمحادثة البصرية عن بعد بين المتهم أو أحد الشهود في قضية معينة في قائمة المحكمة ومكان آخر وهو أبسط أنظمة الاتصال البصري وأقلها مشاكل تقنية وفنية.

ثانيا: التقاضي الالكتروني عن طريق نظام المتحدث النشط:

يتطلب هذا النظام الاهتمام بالتقنية لكي يبدو لأطراف الدعوى العمومية أنهم في مكان واحد، حيث يتم عرض صورة الضحية او المتهم أو الشخص الذي يتكلم، ويتم هذا الاتصال البصري مباشرة آلية مع المكان الذي يتواجد فيه الشخص صاحب الصوت الاعلى [1].

[1] حسينة شرون، التقاضي الالكتروني في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جامعة سطيف 2، 2019، ص 07.

ثالثا: نظام الحضور المستمر أو الموحد:

يتم هذا الاتصال بين خمسة أماكن مختلفة بعيدة عن بعضها جغرافيا، هي القاعة التي تتم فيها المحاكمة وأربعة أماكن أخرى متواجدة باقي أطراف الدعوى العمومية وهم: الضحية، الشهود، المتهم وغيرهم. الى جانب شاشة لعرض صورة حية مباشرة لهؤلاء الاشخاص باستعمال أجهزة دقيقة تنقل صوت من يتكلم من المشاركين في الجلسة [1].

رابعا: نظام الحضور المستمر المتقدم:

يتم الاتصال البصري السمعي عن بعد بين القائمة الرئيسية الخاصة بإجراءات التحقيق القضائي وبين عدد كبير من الاماكن البعيدة عن القاعة الرئيسية.

- يعد هذا النظام من أحدث النظم التطبيقية لتقنية المحادثة المرئية عن بعد، حيث تزود الأماكن المعينة بشاشات عرض الصورة وأجهزة الصوت للسماع لأطراف الدعوى بالتكلم خلالها.

الفرع الثالث: شروط التقاضي الالكتروني حسب التشريع الجزائري:

يفرض استخدام التقاضي الالكتروني التقيد بشروط قانونية خاصة

أولا: على المستوى الدولي:

طبقا لأحكام المادة 09 من البروتوكول الاضافي للاتفاقية الاوروبية للمساعدة القضائية المتبادلة في المسائل الجزائية، نلخص الشروط في النقاط التالية:

اولا: الشروط الموضوعية:

أوجب المشرع الجزائري بضرورة مراعات شروط قانونية عند اللجوء الى نظام التقاضي الالكتروني من المادتين 441 مكرر، ويمكن استخلاص تلك الشروط القانونية في النقاط التالية:

1- **احترام الأجال المعقولة:** فالسرعة في الفصل في الدعاوى يضمن حقوق المتهم والضحية على حد سواء **خاصة** عند استعمال تقنية التواصل عن بعد التي تختصر الجهد والوقت وتقلل التكلفة[1].

2- **احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها:** في قانون الاجراءات الجزائية، جاءت المادة 177 من تعديل الدستور الجزائري لسنة 2020 على انه:" يحق للمتقاضي المطالبة بحقوقه امام الجهات القضائية..." [2]الى جانب نص المادة الاولى من قانون الاجراءات الجزائية الذي ينص على عدم المساس بحرية الافراد المكرسة دستوريا حفاظا على مبادئ المحاكمة العادلة [3]

[1] لعراج مريم، جوادي الياس، حق التقاضي والمثول امام القضاء في اجال معقولة اثناء الحجر الصحي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مخبر العلوم والبيئة، المركز الجامعي لتامنغست، جامعة الوادي، مجلد 9، العدد 4، 2020، ص 218.

[2]المرسوم الرئاسي رقم442/20، المؤرخ في 30 ديسمبر، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء اول نوفمبر 2020، ج، ر، ج، ج، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020، عدد 82، ص 4.

[3]الامر رقم 155/66، المؤرخ في8 يونيو 1966، المتضمن ق. ج. ر المعدل والمتمم، ج. ر. ج. ج، الصادرة بتاريخ 10 يونيو 1966، عدد 48.

3- **ضمان سير الاجراءات القضائية:** وهذا في حالات الكوارث الطبيعية والاوبئة التي تؤثر على سير الاجراءات القضائية مما قد يضيع حقوق المتهم فجاءت وسائل الاتصال عن بعد كحل لتفادي ذلك الخطر. [1]

4- **بعد المسافة:** أخيرا يتم استجواب المتهم الغير متواجد في اقليم المحكمة او المحبوس أو سماعه في مرحلتي التحقيق القضائي والمحاكمة عبر تقنية المحادثة التقنية عن بعد بمقر المحكمة الأقرب من مكان اقامته ويتلقى تصريحاته بحضور أمين ضبط المحكمة بعد تحقق وكيل الجمهورية المختص اقليميا من هويته.

ثانيا: الشروط التقنية: هي شروط ترتبط بالجانب الفني لوسائل التكنولوجيا وهي:

1- **وجوب تسجيل التصريحات وإرفاقها بملف الاجراءات:** ويكون بتسجيل التصريحات المقدمة على دعامة الكترونية (CD , DVD) ، لضمان سلامة التصريحات من التلف و تكون التصريحات المسجلة مدونة بشكل املائي مرفقة بتوقيع على المحضر الذي تم تدوينه من قبل القاضي او امين الضبط .[2]

2- **سرية الارسال:** فلا يمكن استعمال الوسائل لإجراء المحادثة المرئية عن بعد دون توفير الحماية القصوى للشبكات من مخاطر اختراقها لخصوصية البيانات المتبادلة وقد نصت المادة الثالثة من القانون 03/15 في سبيل المحافظة على سرية

[1] تومي يحيى، المثول عن بعد امام المحاكم الجزائية عبر وسائل الاتصال المسموعة والمرئية في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، المدية، مجلد 7، عدد 2، جوان 2021، ص 257.

[2] عمارة عبد الحميد، استخدام تقنية المحادثة عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 1، مجلد 10، عدد 3، 2018، ص 65.

الارسال بقولها: "تتضمن الحماية التقنية للمعطيات القراءة والكتابة بواسطة برنامج الكتروني يرخص باستعمال معطيات المنظومة المركزية[1].

3- **عرض كامل مجريات المحاكمة بالصوت والصورة:** وهذا من اجل تمكين القاضي من تأدية دوره على أكمل وجه واصدار الحكم المناسب حسب احداث القضية المطروحة امامه دون تحيز.

المطلب الثاني: ضوابط التقاضي الالكتروني:

أتاح انفتاح العالم على المعلوماتية لاستقبال الافراد على التعامل مع التكنولوجيا بشكل دائم حيث أصبحت الاجهزة الالكترونية تحتل جانبا كبيرا في حياة الفرد بصفة عامة من تبادل الرسائل والمستندات الكترونيا حتى تسهيل حياة مرفق القضاء وصاحب هذا الاقبال على التكنولوجيا الى ضرورة التزام الدولة الجزائرية بسن قواعد قانونية يستمد منها القضاة سلطتهم في النظر في الدعاوى واصدار الاحكام والقرارات القضائية.

وهذا ما سنتطرق اليه في الاساس القانوني للتقاضي الالكتروني في القانون الدولي (الفرع الاول) و في القانون الجزائري (الفرع الثاني).

الفرع الاول: الاساس القانوني للتقاضي الالكتروني في القانون الدولي يتطلب تطبيق اجراءات التقاضي الالكتروني استخدام وسائل الكترونية عبر شبكة الاتصال

[1] الامر رقم 04/20، المؤرخ في 30 غشت 2020، يعدل ويتمم الامر 155/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن ق. ج. ج. ر. ج. ج. الصادرة في 31 غشت 2020، العدد 51، ص 4.

ولهذا رات الدول الحاجة الى اصدار قوانين جديدة تنظم استخدام تقنية الاتصال عن بعد في اجراءات التقاضي لضمان سيرها من اجل حماية حقوق الافراد ومراكزهم القانونية.

1- **القانون النموذجي للتجارة الالكترونية:** قد ورد في ديباجة القانون النموذجي رقم (51-162، في 16-12-1996) الذي اقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة للقانون التجاري بشأن التجارة الالكترونية الذي شجع استبدال الدعائم الورقية بالرقمية في مختلف التعاملات[1].

2- **القانون النموذجي للتوقيعات الالكترونية**[2]: اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم (56-08) في 2001/12/12 من القانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية الذي وضعته لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي، وجاء في دباجة هذا القانون بضرورة تبني قواعده خاصة حول بدائل الاشكال الورقية للاتصال وتخزين المعلومات وتوثيقها.

3- **اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد:** اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها (58) اتفاقية مكافحة الفساد **واجازت** لها في المادة 46 من التشريعات

[1] القانون النموذجي رقم (51-162) الصادر من الامم المتحدة بشأن التجارة الالكترونية الصادر في 2001/12/16.

[2] القانون النموذجي رقم (80/56) الصادر من الامم المتحدة بشأن التوقيع الالكتروني، الصادر في 2001/12/12.

الداخلية للدول الاطراف فقرة 18 بعقد جلسة استماع بواسطة تقنية الفيديو في حالة إذا تعذر حضور الشخص المعني امام السلطة القضائية.

الفرع الثاني: الاساس القانون للتقاضي عن بعد في القانون الجزائري:

السلطة القضائية هي المسؤولة في حماية الحقوق والمراكز القانونية داخل الدولة وقد نص دستور 2020 غلى انه:" **يحمي القضاء المجتمع وحريات وحقوق المواطنين طبقا للدستور**".[1]

ويوفر القضاء هذه الحماية بفصله في الدعوى عند رفعها امامه ويحاول تحقيق العدل بمواكبته لتطورات تكنولوجيا المعلومات، ولا يمكن استخدام تقنيات التقاضي عن بعد دون وجود ارضية تشريعية التي يستمد منها سلطته في النظر والفصل في الدعوى عن بعد والتقاضي عن بعد في الجزائر يستمد اساسه من ثلاثة نصوص رئيسية اولها القانون رقم 15-03 الذي اقر شروط وضمانات اجراء التحقيق والحاكمة الجزائية عن بعد، لأسباب خاصة كبعد المسافة او حسن سير العدالة[2]، ولا تتم المحادثة المرئية الا بموافقة المتهم والنيابة العامة على ذلك مع تسجيل التصريحات على دعامة تضمن سلامتها ترفق بملف الاجراءات والتصريحات المدونة على محضر موقع من طرف القاضي المكلف بالملف وامين الضبط.

[1] المادة 164 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، ج، ر، ج، ج، العدد 06.

[2] المادة 14 من القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، جريدة رسمية عدد 06.

كما جاء الامر رقم 20-04 لينظم كيفية استعمال وسائل المحادثة المرئية اثناء الاجراءات والتحقيق القضائي والمحاكمة من اجل ضمان حسن سير العدالة والحفاظ على الامن والصحة العمومية او لاحترام الاجال المعقولة في اجراءات التقاضي الالكتروني [1]

المطلب الثالث : مقومات التقاضي الالكتروني

هناك العديد من المقومات التي يجب توافرها للاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة في مرفق القضاء الاداري وقد ساهم ظهور الانترنت وانتشارها في الاقبال على المعاملات الالكترونية من تبادل للرسائل والمستندات الكترونيا في مرفق القضاء[2].

الفرع الأول: المقومات التقنية

وهي البنية التحتية لنظام التقاضي الالكتروني كالأنترنت والحاسوب وهي كالاتي:

1- البريد الالكتروني:

ويعتبر أهم الوسائل الحديثة للتقاضي الالكتروني حيث يسهل عملية ارسال واستقبال رسائل بالكتابة أو الصوت أو الصورة مع امكانية حفظها وتحريرها وطباعتها

[1] المادة 441 مكرر من الامر رقم 20-04 الموافق ل 30 غشت 2020 المعدل والمتمم للأمر رقم 63- 155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51.

[2] رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 25، السنة الثالثة عشر، العراق، 2019، ص 396.

وغير ذلك، حيث يتم ارسال تلك الرسائل التي تستخدم في مجال التقاضي الالكتروني الى محامي الأطراف [1]

2- اجهزة الحاسوب:

جهاز إلكتروني يستقبل البيانات الكترونيا ويعالجها ويخزنها ولا يمكن اطلاقا اجراء عملة رفع الدعوى او ايداعها دونه.[2]

3- انشاء سجل الكتروني:

اذ يعتبر اساس التقاضي الالكتروني على اعتماده الدعامات الرقمية بدل الورقية وكل مراحل الدعوى من تسجيلها الى غاية صدور الحكم يكون عليها.[3]

4- انشاء موقع الكتروني للمحكمة:

يسمح هذا الموقع لأطراف الدعوى الاطلاع عليها وحضور الجلسات دون الانتقال الى موقع المحكمة فتختصر الجهد والمال.[4]

---

[1] ترجمان نسيمة، المرجع السابق، ص 130.

[2] زيدان محمد، التقاضي الالكتروني الية اجرائية في عصرية في مواجهة الظروف الطارئة "جائحة كورونا نموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، مجلد 58، عدد 2، 2021، ص 281.

[3] أشرف جودة محمد محمود، المرجع السابق ص 85.

[4] حيطي فطيمة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية، مخبر تشريعات حماية النظام البيئي، جامعة ابن خلدون، تيارت، مجلد 7، عدد 1، 2021، ص 142

5- الاتصال بالأنترنت:

وهي اساسية وضرورية في اجراءات التقاضي عن بعد حيث تربط الاجهزة والشبكات ببعضها البعض وتساهم في نقل وتبادل المعلومات والبيانات التي تساعد المتقاضين في دخول موقع المحكمة لإيداع دعواهم ومتابعة مجرياتها. [1]

6- حماية البيانات الالكترونية:

بما ان التقاضي الالكتروني لا يقوم دون منظومة معلوماتية تخزن فيها المعلومات المهمة، قد استوجب تفعيل انظمة حماية التي هي عبارة عن تطبيقات مهمتها محاربة اي مظهر من مظاهر القرصنة او محاولات اختراق ذلك الموقع. [2]

الفرع الثاني: المقومات البشرية

1- قضاة مختصون في مجال القضاء الالكتروني:

وهم مجموعة مختصة من القضاة النظاميين يباشرون المحاكمات عبر موقع لدى المحكمة الالكترونية، حيث يباشر القاضي المعلوماتي تسيير الجلسة مع موظفين مؤهلين ويستمع القاضي لأطراف الخصومة صوتا وصورة.[3]

---

[1] ذنيبات، محمد والعجمي حمدي، القضاء الاداري في المملكة العربية السعودية طبقا لنظام ديوان المظالم الجديد، دراسة مقارنة، ط2، الرياض، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية في اثناء النشر، 2013، ص 29.

[2] عطار نسيمة، رهانات تكنولوجيا الاعلام والاتصال في ترقية خدمات مرفق القضاء، مجلة الدراسات الاعلامية، المركز الديموقراطي العربي، المانيا، عدد 6، 2016، ص161.

[3] بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6/العدد 2 – جامعة اكس مرسيليا، فرنسا، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، 2021/04/25، 2021/06/20. ص21.

2- امانة ضبط المواقع الالكترونية:

نجد أيضا مجموعة من المتخصصين في التقنيات والبرمجيات وتصميم وادارة المواقع الالكترونية ومن مهامهم ما يلي: [1]

- تجهيز جداول مواعيد الجلسات.
- تسجيل الدعاوى وإرسالها مع أدلة الاثبات.
- استيفاء الرسوم الكترونيا.
- متابعة الدعاوى وعرض الجلسات.
- الاتصال بأطراف الدعوى وتبليغهم بحضور مواعيد انتقاد الجلسات [2].

3- المحامي المعلوماتي:

هو شخص يحق له تسجيل الدعوى والترافع في المحكمة الالكترونية وبشرط أن يكون بمعرفة على كيفية استعمال الحاسوب ونظم الاتصال مع ضرورة وجود الاجهزة الضرورية للقيام بالعملية.[3]

[1] حازم محمد شرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2010ص 62.

[2] ابو بكر صبرينة وخمايسة حفيظة، دور الادارة الالكترونية في تفعيل اداء الخدمة العمومية-قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد الشريف، الجزائر، 2020، ص216.

[3] ترجمان نسيمة، المرجع السابق، ص 132.

4- البرمجيون:

هم الاشخاص المكلفون ببرمجة شبكات الحاسوب الالي وإصلاح اي عطل يمكن ان يصيب الاجهزة والمعدات مع اتخاذ كافة الاجراءات الازمة لتجنب وقوعها من اجل ضمان سير عملية الدخول الى موقع المحكمة وتأمينها من الفيروسات. [1]

الفرع الثالث: المقومات التشريعية والقانونية

يقصد بها الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يطبق على أساسه التقاضي الالكتروني، إما بإجراءاته، ضبط المفاهيم القانونية والتقنية به والنصوص الجزائية الردعية الخاصة بمواجهة جرائم استخدامه.

1- المقومات التشريعية:

لقد تطلب تبني مرفق القضاء للوسائل الالكترونية الجديدة وضع قواعد قانونية لضبط اجراءاتها من اجل الاستفادة من خدماتها، فتدخل التشريع لرؤية مدى حجية تلك الوسائل الالكترونية وأثرها واستثمارها لتحقيق العدالة ومواكبة المتغيرات، ويعرف التشريع بانه "مجموعة القواعد القانونية المكتوبة الصادرة من السلطة التشريعية التي تلائم التطورات التقنية والعلمية باستخدام وسائل اتصال حديثة لتطبيق اجراءات التقاضي الالكتروني كالأنترنت". [2]

[1] أشرف جودة محمد محمود، المرجع السابق، ص 81.

[2] عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني الية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2016، عدد2، 2016، ص177.

ويعتبر التشريع من اهم مقومات التحول من نظام التقاضي التقليدي الى نظام التقاضي الالكتروني ويكون ذلك بطريقتين:

الطريقة الاولى: تطوير قواعد الاختصاص التقليدية والاحتفاظ بالتي تلائم منها لتطبيق اجراءات التقاضي الالكتروني من رفع الدعوى حتى اجراءات التنفيذ.

أما الطريقة الثانية: استبعاد القوانين كليا واصدار قوانين جديدة.[1]

وقد تبنى المشرع الجزائري نظام التقاضي الالكتروني من القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة[2] الذي نص على المنظومة المعلوماتية لوزارة العدل والاشهاد على صحة الوثائق الالكترونية والتصديق الالكتروني للوثائق والمحررات والأحكام الجزائية المسلطة على المخالفين لها.

وقد اتاح المشرع الجزائري سماع الشهود والاطراف والخبراء وحتى المحبوسين في المؤسسة العقابية بواسطة تقنية المحادثات المرئية عن بعد بحضور وكيل الجمهورية المختص اقليميا وامين الضبط.[3]

واقر المشرع بموجب المواد 441 مكرر من قانون الاجراءات الجزائية احكام تنظم سير اجراءات سير المحادثة المرئية عن بعد في المحاكمة مثل اهمية الحصول

[1] حازم محمد شرعة، المرجع السابق، ص57.

[2] القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في 01 فبراير 2015، ج، ر، ج، ج، العدد 6، الصادر في 10 فبراير 2015.

[3] المادة 14 من القانون 15-03.

على موافقة المتهم والنيابة العامة على هذا الاجراء اضافة الى منح جهة الحكم سلطة اللجوء لهذه التقنية من تلقاء نفسها.[1]

2-المقومات القانونية:

الحماية القانونية: تعني تجريم كل صور التعدي على بيانات المحكمة الالكترونية والدخول الى نظام المعلوماتية ونشر صور ومعلومات واسرار تخص المتقاضين وتعريضها للعبث.[2]

وفي سبيل الحماية المعلوماتية وضع المشرع قانون رقم04/09 المتضمن قواعد الوقاية من جرائم التكنولوجيا الاعلام والاتصال [3]وتم تحديد الجرائم التي تمس بان المنظومة المعلوماتية وهي:

-جريمة الدخول الى نظام المعلوماتية دون ترخيص: ويتحقق متى دخل الجاني الى جزء غير مسموح له بذلك [4]

[1] بن عزوز احمد، نظام المحاكمة الالكترونية وفقا لأحكام قانون عصرنة العدالة 15-03، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، ديسمبر، 2021، ص ص63-64.

[2] عطار نسيمة، رهانات تكنولوجيا الاعلام والاتصال في ترقية خدمات مرفق القضاء، مجلة الدراسات الاعلامية، المركز الديموقراطي العربي، المانيا، عدد، 6، 2016، ص168.

[3] القانون رقم 09/04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1432 الموافق ل 5 غشت سنة 2009، يتضمن قواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47.

[4] عمر حسين علي الدليمي، الحماية القانونية للمستند الالكتروني دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، عمان،2019، ص50.

-**جريمة البقاء غير المرخص به في منظومة معلوماتية:** سواء عن طريق الخطأ او الصدفة لكنه يقرر البقاء فيه رغم علمه انه غير مرخص له التواجد فيه واعتبرها المشرع الجزائري جريمة يعاقب عليها القانون بموجب المادة 394 مكرر ق. ع.[1]

-**الاعتداء على معطيات المعالجة الالية:** هو فعل يعمد لتعطيل الانظمة عن مهامها ووظائفها. ويأخذ هذا الاعتداء شكلين، الاول يتمثل في التلاعب بالمعطيات الداخلية للنظام سواء شخصية او تخص مؤسسة عامة او خاصة وذلك اما بإدخال او لإزالة او تعديل تلك المعطيات ببرامج خبيثة كالفيروسات[2].

أما الشكل الثاني فهو الاعتداء الخارجي لمعطيات النظام التي تحقق نتيجة معينة مثل المعالجة الالية للمعطيات.

[1] القانون رقم 15/04، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المعدل والمتمم للأمر 156/66، ج، ر، ج، ج، الصادرة في 10 نوفمبر 2004، عدد 71.

[2] بن قارة مصطفى عائشة، الحماية الجزائية للمجال المعلوماتي للمؤسسة من جريمة الغش المعلوماتي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، عدد 11، جانفي ،2019، ص134.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي للدعوى الادارية الالكترونية

بما أن التقاضي عن بعد يقوم على نقل الوثائق والمستندات القضائية عبر الفضاء الرقمي دون استخدام أوراق أو الحضور فإن رفع الدعوى الكترونيا يتم عبر الحاسوب والانترنت وبهذا يجب أن تتضمن في الدعوى الالكترونية متطلبات واجراءات قضائية وفنية وتقنية تسمح بقبول العريضة الافتتاحية للدعوى الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم الدعوى الادارية الإلكترونية:

نتطرق في مطلبنا هذا إلى مفهوم الدعوى الإدارية الالكترونية التي جاءت نتيجة عصرنة قطاع التقاضي واعتماده على المحررات الالكترونية عبر شبكة الانترنت.

الفرع الأول: تعريف الدعوى الادارية الالكترونية

أ- **التعريف اللغوي**: ينقسم مصطلح الدعوى الالكترونية إلى جزئين نعرفهما كل على حدا:

1- **مصطلح "الدعوى"**: مشتقة من الادعاء وتعني أن يضيف الانسان لنفسه حق بالملك أو استحقاقا أرصفة والدعوة مقررة من الأشخاص سواء كان شخص طبيعياً أو معنويا لحماية حقوقه ومصالحه.

2- **مصطلح إلكترونية:** تعنى جمع الكترونيات وهي منسوبة إلى الالكتروني وتعني ظهور العقل الإلكتروني في المكاتب لغةً.[1]

[1]- موفق دعبول، نزار الحافظ، مروان البواب، معجم مصطلحات المعلوماتية، دمشق، 2000، ص440.

ب- التعريف الاصطلاحي: تعنى الاعتماد على تقنيات كهربائية او رقمية أو لاسلكية أو مغناطيسية ويقصد بالدعوى الإلكترونية إجراءات التقاضي بوسائل حديثة وشبكات الكترونية.

ج- التعريف الفقهي:

عرفها الفقه أنها سلطة اللجوء الى القضاء للحصول على الحماية بوسائط الكترونية عبر شبكة الانترنت.[1]

عرفت أيضا أنها ساعدت على اثبات الحق المتضمن من لائحة الادعاء عبر إجراءات إلكترونية معتمدة آليات تقنية في الاجراءات القضائية.[2]

وعرفها الأستاذ خالد حسن: "سلطة الالتجاء إلى القضاء بقصد الوصول إلى حماية قاعدة مقررة في النظام تتم عبر وسائط إلكترونية من خلال كتابة بيانات تقديم صحيفة الدعوى الإلكترونية للمحكمة المختصة عبر الانترنت".

وعموما يمكن تعريف الدعوى الإلكترونية أنها سلطة اللجوء إلى محكمة إلكترونية قصد الحماية بتقديم عريضة إفتتاح الدعوى عبر الموقع الإلكتروني للمحكمة المختصة بالنسبة للتعريف التشريعي للدعوى فإن المشرع لم يعرف الدعوى الإلكترونية بل إكتفى بذكر شروط

[1]- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الإلكتروني والدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، ط. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص21.

[2]- حازم محمد الشرعة، التقاضي والمحاكم الإلكترونية ط. دار الثقافة، الأردن، 2012.

اِجراء رفعها في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية وللدعوى الإلكترونية ثلاث أطراف وهي:

[1]

المدعي: الشخص الذي رفع الدعوى قد يكون طبيعي أو معنوي.

المدعي عليه: هو من تُرفع ضده الدعوى وقد يكون طبيعي أو معنوي أو أكثر من شخص.

الوسيط الإلكتروني: هو الوسيلة بين المتقاضين والمحكمة ومحرك الدعوى.

ثانيا: مميزات الدعوى الإدارية الالكترونية:

- أنه يساعد في إنقاذ الدعاوى الإدارية من الرفض الشكلي في دعاوي الإلغاء الخاصة بالقرارات الإدارية نتيجة مرور 60 يوم من وقت صدور القرار الإداري محل الطعن دون الطعن عليه.
- يوفر الوقت والجهد على المتقاضين.
- الحد من البيروقراطية والرشوة والفساد حيث قد يستغل البعض من المتقاضين والمحامين وأعوان القاضي القيد التقليدي للدعاوى في التلاعب في تحديد الجلسات حسب مصالحهم.
- يوفر الجهد على المحامين خصوصا إذا كانت هناك نماذج معدة مسبقا للدعاوى ومتاحة إلكترونيا على موقع المحكمة المختصة.

[1]- ديار حميد سليمان، الإطار القانوني للتقاضي عبر الأنترنت، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة صلاح الدين، العراق، 2012، ص93.

الفرع الثاني: انواع الدعاوى الالكترونية

الدعوى الالكترونية هي نفسها الدعوى التقليدية تختلف فقط في وسائلها ونقسم الدعوى الى عدة أنواع هي

1- الدعوى الالكترونية النموذجية:

وهو النموذج الذي تضعه المحكمة على موقعها الالكتروني تكون مجهزة بكل البيانات اللازمة للدعوى كاسم المدعي او المدعي عليه.. الخ، [1] وتتميز بالتصحيح التلقائي للأخطاء مع لتنبيه بذلك عند ملأ المعلومات اللازمة للدعوى[2].

2- الدعوى الالكترونية الخطية:

وهي عبارة عن ورقة عادية مستوفية لكل بيانات يتم استنساخها عن طريق المصرف حيث تتم كتابتها باليد وادراج البيانات والمستندات فيها واستنساخها ومن ثم ارسالها لموقع المحكمة.[3]

[1] خالد ممدوح ابراهيم، التقاضي الالكتروني،" الدعوى الالكترونية واجراءات امام المحاكم"، دار الفكر الجامعي للنشر، الاسكندرية،2008، ص 97.

[2] سليم عبد الله الجبوري، الحماية القانونية لمعلومات شبكة الانترنت، ط1، منشورات الحلب الحقوقية، بيروت، 2011، ص 29.

[3] محمد بن قنان بن عبد الرحمان، الكمبيالة الالكترونية، رسالة ماجيستير، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، المعهد العالي للقضاء، السعودية، 2012، ص 03.

3- الدعوى الالكترونية البريدية:

ويعود تسميتها الى البريد الالكتروني الذي يسمح بعملية تبادل المستندات والعرائض من مرسل الى مرسل اليه.[1]

المطلب الثاني : مستلزمات تطبيق الدعوى الالكترونية

الفرع الاول : متطلبات الدعوى الالكترونية:

هي مجموعة من الضوابط الفنية يجب الالتزام بها نحددها كالآتي:

- توفير أجهزة حاسوب حديثة وملحقاتها.

- توفير شبكة اتصال مع جهات قضائية للربط بين المحكمة والمجلس القضائي أو المحكمة بمحكمة أخرى.

- تسجيل بصمة اليد على ملف الدعوى الإلكترونية من أجل إثبات هوية صاحب الدعوى مع تسجيل بصمة صوتية وحفظها في ملف الدعوى الإلكترونية كضمان.

- تحديد الأشخاص المصرح لهم الدخول لنظام المعلومات وتسجيل الدعاوى والاطلاع عليها كالقضاة ومحامون وخبراء... إلخ ، للحفاظ على سرية مستندات الدعوى.

[1] سليم عبد الله الجبوري، مرجع سابق، ص 30.

- تحديد إجراءات تسجيل المحامين والمتناقضين وللتحقق من هويتهم كاِستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به وتسجيل عريضة افتتاح أمام المحكمة الإلكترونية وإرسالها لقسم الإحالات في المحكمة المختصة عبر الأنترنت لغرض تقييدها.

بعد توافر هذه الضوابط الفنية باستطاعة المحامي والمتقاضي تسجيل دعواه الكترونيا.

الفرع الثاني : طرق قيد الدعوى الالكترونية:

أصبح بفضل التكنولوجيا الحديثة أن يسجل المتقاضي لرفع دعواه إلكترونيا بعدة طرق كل واحدة منها تعكس مراحل التطور الإجرائي في النظام القضائي للدولة وتتمثل هذه الطرق في:

1- **الطريقة الأولى:** وهي طريقة بدائية في التحول الى إلكترونية القضاء الإداري حيث استبدل فيه القيد اليدوي للدعوى الإلكترونية بالقيد الإلكتروني بفضل توفيره للوقت والجهد والتكلفة عند تسجيل بيانات الدعوى بالطرق التقليدية ولسهولة اِسترجاع العريضة الافتتاحية من خلال رقم الدعوى وبيانات الخصوم وتاريخ العقد.

2- **الطريقة الثانية:** يحرر المدعي أو محاميه عريضة الدعوى الكترونيا على نماذج معدة سابقا من النظام لذات الغرض تحتوي على بيانات أساسية لأطراف الدعوى مع ضرورة إبراز البريد الإلكتروني لكل منهما ورقم الفاكس ورقم الهاتف والمستندات وتودع لدى أمانة

الضبط للمحكمة عبر الموقع الإلكتروني لها وعلى المتقاضي الدخول للموقع الإلكتروني واختيار رابط الإجراء القضائي التي يريد القيام به " طعن، قيد أول للدعوى.."

3- **الطريقة الثالثة:** يتم تحرير عريضة الدعوى بمساعدة برنامج إلكتروني يقوم فيه الطاعن بملء نموذج يظهر له بعد التحاور مع برنامج ذكي إلكتروني يسمى الوكيل الإلكتروني " وهو قابل للتعديل أو التغيير عبر الوسائل الإلكترونية وما يميزه أنه يمكن الاستغناء في هذه المرحلة عن المحامي فيطرح البرنامج أسئلة على من يريد قيد الدعوى ويقوم بالإجابة عنها كنوع القيد، سببه، مكان العمل، رسم الدعوى واسم الخصم وصفته ووظيفته، البريد الإلكتروني، رقم الهاتف.

بعد الإجابة عنها يظهر نموذج الدعوى التي تناسب طلباته والبيانات التي أدلى بها للحاسوب وتكون معدة مسبقا من هيئة متخصصة في القضاء الإداري.

ويتولى الموقع إخطار الخصم بعريضة الدعوى وميعاد ويوم أول جلسة لنظرها وتوقيع ذلك القيد إلكترونيا من محام مقبول أمام المحكمة وهذا النظام يعمل به في أغلب دول الاتحاد الأوروبي.

4- **الطريقة الرابعة:** يتم القيد عن طريق إيداع عريضة الدعوى الإدارية عبر البريد الإلكتروني ويتم إرسال عريضة افتتاحية على عنوان البريد الإلكتروني للمحكمة فالبريد الإلكتروني هو

عنوان صندوق البريد الذي عن طريقه يتم إرسال الرسائل البريدية عبر شبكة الأنترنت وكل بريد إلكتروني له كلمة مرور يعرفها المعني بفتح الصندوق الخاص به فقط ويستطيع تفحص الرسائل الواردة له عبره.[1]

المطلب الثالث : التطبيقات القضائية والتشريعية في الدعوى الإدارية الالكترونية

الفرع الاول : التطبيقات القضائية في الدعاوى الادارية الالكترونية

القضاء هو دائما من يبدأ في إدخال منجزات العصر الحديث قبل أن يقننها المشرع ومن أول الدول التي اِجتهد قضائها في إدخال تكنولوجيا لمرفق القضاء هي:

1- **أمريكا:** أدخل قضائها التكنولوجيا في قيد الدعوى القضائية منذ فترة طويلة ولا تقبل بعض المحاكم الأمريكية إيداع عريضة الدعوى إلكترونيا إلا بواسطة البريد الالكتروني باستثناء حالات الطوارئ.

2- **إنجلترا:** مثل نظيره الأمريكي، توجه القضاء الإنجليزي لاعتماد قيد الدعوى إلكترونيا عبر برنامج e-filing الذي تّم تطويره في 2010 ويلزم المتقاضين بإرسال ملفات دعواهم عبر البريد الإلكتروني بصيغة PDF ويسمى هذا النظام Electronic Working Scheme

[1]- د. هشام عبد السيد الصافي، مرجع سابق، ص50.

3- **فرنسا:** تعد أول محكمة قبلت الدعاوى الإدارية الإلكترونية بالمحكمة الإدارية لمدينة نانت الفرنسية أول طعن عبر البريد الإلكتروني في 2001/12/28 وطلبت المحكمة من الطاعن تأكيد طعنه عبر البريد العادي وقبلت محكمة النقض الفرنسية في الطعن بالاستئناف أن يرسل لها عن طريق الفاكس وطعنا بالنقض.

4- **أستراليا:** سمحت المحكمة الاتحادية الأسترالية في بداية قبولها لإيداع الدعوى والمستندات إلكترونيا بإيداعها إلكترونيا بواسطة موقع المحكمة الاتحادية ليتولى قلم الكتاب المحكمة طباعة هذه الأوراق والمستندات وتحديد دائرة المحكمة المختصة لموضوع للنزاع ليتطور لتلقي الدعاوى عبر برنامج PDF بلد الأوراق.[1]

الفرع الثاني: التطبيقات التشريعية في قيد الدعاوى الإدارية إلكترونيا

أصدرت عدة دول عدد من التشريعات لتنظيم إلكترونية التقاضي منها ما يأتي:

فرنسا: أقر المشرع قبول الايداع الالكتروني للأوراق القضائية عندما عُدل قانون المرافعات فنص في المادة 930-1 من المرسوم رقم 634 لسنة 2012 الصادر في 2012/05/03 " تودع كافة الأوراق القضائية تمام محكمة الاستئناف عبر الطريق الإلكتروني وإلا قضي بعدم قبول الاستئناف.

[1] هشام عبد السيد الصافي الكترونية القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق د. ط. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2020، ص 54.

أي إجراء آخر لا يتخذ بهذا الطريق وإذا تعذر لسبب أجنبي إيداع الأوراق عبر الطريق الالكتروني ففي هذه الحالة يتم اِثبات ذلك بموجب سند كتابي ، وفي هذه الحالة تُسلم لقلم الكتاب نُسخة من التقرير بالاستئناف و صور منه بعدد الخصوم بالإضافة إلى صورتين و يثبت تسليم المُستأنف لهذه الأوراق لقلم الكتاب بذكر تاريخه و توقيع قلم الكتاب على صورة من الأوراق و يتم تسليم الإشعارات و الإنذارات و تكليفات الحضور لمحامي الخصوم عبر الطريق الإلكتروني ما لم يتمكن لسبب لا علاقة له بالمُرسل، ويجدد قرار وزير العدل معدلات التبادل الإلكتروني.

مصر: تبنت السلطة التنفيذية في مصر إجراءات التقاضي عن بعد مدركة لأهميتها فتقدمت بمشروع لتعديل قانون المحاكم الاقتصادية لسنة 2008 لمجلس النواب بتاريخ 2018/11/15 والذي نَص في المادة (17) منه على أنه وسيلة إقامة وقيد صحيفة الدعوى وكذا الطلبات العارضة وللإدخال والتدخل والتوقيع على صحفها إلكترونيا وإيداع المستندات والمذكرات عبر الموقع المخصص لذلك بالمحكمة المختصة.

الجزائر: أقرّ المشرع الجزائري بالتقاضي الإلكتروني منذ سنة 2015 بموجب القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة لكن لم يتم العمل به حتى سنة 2020 كوسيلة حتمية فرضها وباء

كورونا للاستمرار النشاط القضائي حيث تم تفعيل هذه الأخيرة بموجب الأمر 20-04 المتضمن تعديل قانون الاجراءات الجزائية.[1]

[1] هشام عبد السيد الصافي، مرجع سابق ص56.

الفصل الثاني:

الإطار الإجرائي للدعوى الإدارية الإلكترونية

الفصل الثاني: الاطار الاجرائي للدعوى الادارية الالكترونية

نظرا لأهمية التقاضي الإلكتروني وخصائصه توجهت الدولة نحو تطبيقه كبديل لنظام التقاضي التقليدي خاصة في الدعاوى الإدارية والتجارية والمدنية وما يتضمنه من إجراءات رفع الدعوى كمتطلبات عريضة الدعوى.

وفي سبيل تطوير مرفق القضاء أصدرت الجزائر بعض القوانين التي تؤطر كجواز التبليغ لأطراف الدعوى بالوسائل الإلكترونية ورفعها إلكترونيا كما تمكن من تسجيل الدعوى ودفع رسومها وحضور المحاكمة وتقديم أدلة الإثبات باستخدام تقنية المحادثة عن بعد وهي تختلف عن استعمال الوسائل وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول: مباشرة الدعوى الإدارية الكترونيا

لقد أتاح المشرع الجزائري الدعوى الإلكترونية كوسيلة يلجأ إليها الفرد لاسترجاع حقوقه وحمايتها، أن يتقيد صاحب الحق بمجموعة من الإجراءات التي يلتزم بها عند إقامة الدعوى الإلكترونية.

وقد سبق أن تعرفنا على من الدعوى الإدارية الالكترونية وطرق رفعها و مميزاتها في الفصل السابق، ها نحن الآن بصدد أن نتطرق إلى مراحلها ،وإن أهم ما سنعالجه في هذا

المبحث هو كيفية سير إجراءات الدعوى الإدارية الالكترونية والحصول على الحكم وتنفيذه والطعن فيه عن بعد[1]

المطلب الأول: اجراءات قيد الدعوى الالكترونية وإنشاء موقع الكتروني لها

ننتقل إلى توضيح اجراءات قيد الدعوى الالكترونية بالتفصيل في الفرع الأول، ثم كيفية التسجيل الالكتروني للدعوى الادارية وانشاء موقع لها في الفرع الثاني.

الفرع الأول: : قيد الدعوى الادارية الكترونيا

يتم ملئ العريضة حسب النموذج المعد الموافق لبيانات المواد 14 و15 من قانون الاجراءات المدنية والادارية وهي:

اسم المدعي ولقبه ورقم هويته ومهنته او وظيفته ورقم هاتفه او البريد الالكتروني ان وجدت او موطنه.[2]

- اسم المدعي عليه ولقبه مهنته ووظيفته ورقم هاتفه او الفاكس وبريده الالكتروني وموطنه فان لم يكن له موطن معلوم فاخر موطن له.
- المحكمة المرفوعة امامها الدعوى.
- عرض موجز لوقائع الدعوى ومستنداتها.
- توقيع المدعي او من يمثله.

[1]- يوسف سيد العوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2012، ص173.

[2] عصماني ليلى ، المرجع السابق ،ص217.

بعد التأكد من أن العريضة المراد تسجيلها مستوفية للبيانات القانونية للمدعي يتم الدخول للصفحة الخاصة بالموقع والتوجه نحو تعبئة وثيقة وإرسالها عبر الموقع الالكتروني، على سبيل المثال إلى العنوان المشار إليه في صفحة التسجيل مرفقة بهوية الشخص الراغب في التسجيل، ثم يتم استخراج نسخة منها تقيد على كمبيوتر الموظف "أمين الضبط" لشبكة المحكمة وتعطي رقما تسلسليا إلى طالب التسجيل، وإذا كان المحامي من يطلب التسجيل فيتوجه الى الباب المخصص للمحامين المعلوماتيين.[1]

يرسل المدعي صحيفة الدعوى الالكترونية إلى الموقع الالكتروني للمحكمة الإدارية لتقيد في السجل الالكتروني بعد التأكد من دفع الرسوم المقررة الكترونيا، وسنتطرق إليه لاحقا.

كما يتم إعلام المدعي بموعد انعقاد الجلسة الالكترونية، ويرسل مكتب إدارة الدعوى في اليوم الثاني على الأكثر عريضة الدعوى إلى المدعي عليه الكترونيا في حين كان بريده الالكتروني مثبتا في عريضة الدعوى،[2] أو يتم الإعلان من طرف الموظف القائم بالتبليغ.

ولا تعتبر الدعوى الالكترونية مقيدة حتى تدخل صحيفة الدعوى الالكترونية نظام المعلوماتية وتثبت سداد الرسوم القضائية الكترونيا أو الإعفاء منها.

الفرع الثاني: التسجيل الالكتروني للدعوى الإدارية

[1]- بولقواس ابتسام، الأساس القانوني للتقاضي عن بعد ومتطلبات نجاحه، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 1 العدد الخاص، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، الجزائر،2021، ص 126

[2]- إيمان بنت محمد بن عبد الله القثامي، التقاضي عن بعد "دراسة فقهية تطبيقية على النظام السعودي"، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية، عمادة البحث العلمي، العدد 84، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2021، ص 86.

يقوم الموظف المختص بالمحكمة في حالة استيفاء الدعوى الإدارية المقامة الكترونيا للشكل والإجراءات المطلوبة بقيدها في سجل إلكتروني خاص بالمحكمة المختصة، ويتم إرسال رسالة عبر البريد الالكتروني لمودع الدعوى يؤكد على استلام الدعوى.

وقد وصفت بعض الدول التي تبنت هذا النظام، شروطا من بينها أن اللذين يودعون الدعوى عليهم إيداعها قبل الرابعة عصرا وإلا اعتبرت الدعوى مقامة في اليوم التالي، وفي حالة رفض قيدها بسبب شرط من شروط رفع الدعوى أو إجراء من إجراءاتها يعلم الموظف المختص المدعي ومحاميه عبر بريده الالكتروني أو أي وسيلة الكترونية برفض قيد دعواه وسبب ذلك الرفض.

الفرع الثالث: إنشاء موقع الكتروني للدعوى الإدارية

بعد إيداع عريضة الدعوى الإدارية من طرف المدعي أو من يمثله يتم إنشاء موقع الكتروني خاص للدعوى لحماية خصوصيته، لا يستطيع إلا المدعي أو من يمثله الدخول إليه للاطلاع على مستجدات وإجراءات الدعوى وتطورات القضية، يتضمن الموقع كل وثائق ومستندات التي قدمها الخصوم ومحاضر الجلسات والأحكام الصادرة في النزاع.[1]

ويستطيع المتقاضون أو من يمثلهم قانونا من دخول الموقع بإدخال الرقم الالكتروني للقضية، الذي يتكون من ثلاثة أرقام الأول تعريفي والثاني رقم ملف القضية والثالث رقم المحكمة الإدارية المختصة، ويتم إعلامهم بالرقم الالكتروني للدعوى بإرسال رسالة بالبريد العادي فور تسجيل دعواهم القضائية بالبريد الالكتروني أو رسالة نصية على هاتفهم المحمول،

[1] د. هشام عبد السيد الصافي، مرجع سابق ص65.

وهذه الطريقة تحقق الخصوصية للمتقاضيين مما يؤدي إلى زيادة ثقة المتقاضيين في استخدام التقنية الحديثة في دعواهم القضائية.

المطلب الثاني: استيفاء الرسوم الالكترونية

لقد حلت وسائل الدفع الالكتروني محل الدفع التقليدي انسجاما مع تطور التكنولوجيا الحديثة التي انتجت تلك الوسائل وهي عديدة مما توجب وضعها تحت الرقابة.

الفرع الاول: الرقابة على كيفية الدفع

لقد جاء فكرة توحيد نسبة الرسوم كاقتراح بالنسبة للدعاوي المسجلة امام المحكمة او الاستئناف والنقض بالأحكام بنسبة 3 بالمائة من قيمة المطالبة القضائية وفي حالة الطعن يستوفي نصف الرسم شرط التجاوز قيمة الرسوم مبلغا معينا.[1]

ويقوم هذا الاتجاه على إعداد برنامج حاسوبي مرفق بملف الدعوى، يتم إدخال بياناتها ونسبة الرسم بقيمته الصحيحة إذا توفر ليظهر البرنامج البيانات الصحيحة وقيمة الرسم وما تم دفعه وكيفية الدفع، وإذا لم تدفع الرسوم ينذر البرنامج بعدم دفع الرسم أو إذا كان ناقصا فيشير البرنامج الى القيمة الصحيحة، وتستعمل أجهزة الرقابة الداخلية التابعة لوزارة العدل وديوان المحاسبة هذا البرنامج كوسيلة لمراقبة استفتاء الرسوم القضائية.

[1]- محمد عباس الكرعاوي ، نصيف جاسم، التقاضي عن بعد، دراسة مقارنة ط1، ببيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2017، ص12.

يحفظ نسخة منه بملف الدعوى ونسخة بوحدة التسجيل ونسخة لوحدة الرقابة في كل محكمة.

الفرع الثاني: وسائل استيفاء الرسوم الالكترونية

تتعدد خيارات الدفع الالكتروني من بطاقة الائتمان إلى التسديد بالنقود الالكترونية وبعد الدفع يتم إرسال إشعار يفيد بان المبلغ قد استوفى وبإمكانه الانتقال إلى الخطوة التالية من التسجيل.

1- التسديد ببطاقة الائتمان:

هي بطاقة تصدرها البنوك أو شركات متخصصة لعملائها كوسيلة بديلة للنقود التقليدية، وتعرف على أنها بطاقة تمنح بناء على تعاقد خاص بين إحدى الهيئات المالية والقائمة على تسهيل الائتمان وبين أحد الأشخاص.

وبموجب هذا التعاقد تقوم هذه الهيئة بفتح اعتماد بمبلغ محدد من المال، فإذا أراد حامل البطاقة شراء سلعة أو الحصول على خدمة من أحد هذه المتاجر المعتمدة لدى تلك الهيئة المصدرة، يقوم بتقديم البطاقة إليه، حيث تقوم الجهة المصدرة بتسوية العملية ثم تسترد مقابلها من حاملها وفقا لشروط فتح الاعتماد[1].

وتصرف هذه البطاقة من قبل المصرف أو البنوك وتحمل باليد فيتمكن العميل الاستفادة منها في أي مكان يتواجد فيه الصراف الآلي للنقود وهناك أنواع منها هي بطاقة الماستر

[1]- De ter vervets, Eric van hack, kemmethpreiss, smart Business net : Works a now : Business yaroding the colle ctedpapperssbni 2006 p25 .

master carde الفيزا visa carde والبطاقة الذكية smart carde وبمجرد إدخال الرقم السري للبطاقة في المكان المخصص في صحيفة الدعوى، يرسل إشعارا للمصرف باقتطاع رسم الدعوى المحدد.[1]

2- التسديد بالنقود الالكترونية:

عرفها جانب من الفقه أنها وحدات الكترونية ينم انتقالها بطريقة معينة من المشتري إلى البائع أو إلى أي جهة أخرى، حيث تخزن هذه الوحدات إما في ذاكرة كمبيوتر صغير في كارت يحمله المستهلك أو في ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للمستهلك، يستخدمها عن طريق هذا الكمبيوتر.[2]

وهي عبارة عن بطاقات الكترونية مدموجة وممغنطة يزود بها العميل من قبل المصرف، ويتعامل معها بتنزيلها على الحاسوب الشخصي به وتحويلها إلى وحدات صغيرة ومفصلة ويرسلها إليه المصرف إشعارا في حالت اقتطاع مبلغها وإرسال هذا المبلغ إلى العنوان الذي يحدده العميل. ، ويتم تحويل رسم الدعوى عبر الوحدات بإدراج عنوان المحكمة وإرساله إلى المصرف من قبل العميل الذي يقتطع المبلغ ويرسله إلى المحكمة.

3- الشيكات الالكترونية:

[1]- د. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني ط1، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007، ص84.

[2]- شريف محمد غنام، محفظة النقود الالكترونية، رؤية مستقبلية، د. ط. دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص08.

ويعرف بأنه "محور ثلاثي الأطراف، معالج الكترونيا بشكل كلي أو جزئي يتضمن أمر من شخص يسمى الساحب إلى مصرف المسحوب عليه بان يدفع مبلغا من النقود والشخص الثالث يسمى المستفيد.[1]

فيتم سحب قيمة الرسوم عن طريق الانترنت من خلاله، ونجد في الصك الالكتروني بيانات تستلزم ملؤها هي: رقم الصك، اسم الدافع ووحدة العملة المستعملة، تاريخ العملات والتوقيع الالكتروني.[2]

ويتم تحديد الرسوم القضائية التي سيسددها المدعي تقيد دعواه الالكترونية من قبل الوزارة المعنية حسب طبيعة كل قضية، بعد استيفاء الدعوى الالكترونية للشروط الشكلية والإجراءات المطلوبة يأخذ أمين الضبط المختص بالمحكمة مهمة قيدها في سجل الكتروني خاص بالمحكمة المختصة.

ويتم تحديد موعد الجلسات وإرسال رسالة عبر البريد الالكتروني للشخص مودع الدعوى لإعلامه أنها مقبولة مع منحه رقم الكتروني أو رفض قيدها لغياب شرط من شروط إيداع الدعوى، ويتم إنشاء موقع الكتروني خاص بالدعوى لحماية خصوصيتها، بإمكان المدعي والمدعي عليه أو دفاعهم فقط الدخول إليها الكترونيا.[3]

[1]- د. مصطفى كمال طه و د. وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص349.

[2]- زعزوعة نجاة، التقاضي الالكتروني غاية لإنجاح نظام العدالة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة تلمسان، تخصص قانون قضائي، 2020/2021 ص22.

[3]- فاتح مزيني، مظاهر رقمنه مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيليو فيليا لدراسة المكتسبات و المعلومات، العدد 04، جامعة العربي تبسي، الجزائر، 2019 ص .

4- المحفظة الالكترونية:

هي عبارة عن برنامج الكتروني يثبت على الكمبيوتر أو في قرص مرن، يتم شحنها مقدمة برصيد مالي، ويتم تسجيلها في حافظة، وعلى العميل أن يتعامل بها وذلك بتجزئتها إلى وحدات نقدية الكترونية وتشفر بواسطة مفتاحين: عام وخاص للمحافظة على سريتها.[1]

حيث يقوم رافع الدعوى بدفع الوحدة النقدية في المكان المخصص لرفع الدعوى ويرسل أمرا إلى المصرف بتحويل هذه الوحدة إلى حساب المحكمة، وبعد أن يقطع المصرف المبلغ يرسل إشارة إلى العميل بتحويل المبلغ إلى حساب المحكمة.

المطلب الثالث: التبليغ الالكتروني

يعتبر التبليغ إجراء قضائي يتم من خلاله تحقيق مبدأ المواجهة بين الخصوم، فهو أساس بدء الدعوى القضائية ولا تتحقق إلا باستخدام وسائل معينة التي تطورت من وسائل تقليدية إلى وسائل تكنولوجية حديثة وهذا في ظل التطور الذي يشهده العالم من تطورات في المعاملات، والهدف من التبليغ الالكتروني هو توفير الوقت والجهد والتكلفة.

وفي مطلبنا هذا سوف نتطرق إلى مبررات التبليغ ووسائله وإجراءاته.

الفرع الأول: مفهوم التبليغ الالكتروني

يعتبر مفهوم التبليغ الالكتروني مفهوم حديث النشأة كونه جاء لمواكبة تطورات العصر لمميزاته التي تسعى لتطوير الوقت والجهد.

أولا: تعريف التبليغ الالكتروني

[1]- خالد ممدوح إبراهيم، المرجع السابق، ص91.

عرف التبليغ الالكتروني على انه إجراء يتم بإعلان الخصم في الدعوى بالإجراءات القضائية المتخذة ضده بوسائل اتصالات حديثة دون التنقل إلى موطن الشخص.[1]

وعرف أيضا انه الوسيلة الرسمية الرئيسية لإعلام الأطراف بإجراء معين من الإجراءات المقدمة في الأوراق القضائية بصفة عامة.[2]

وقد ظهر مصطلح التبليغ الالكتروني مع ظهور مفهوم التقاضي الالكتروني وظهور وسائل التطور التكنولوجي التي ساعدت على الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات الى الأشخاص بطرق تقليدية إلى الطرق الالكترونية التي تعمل على توفير الوقت والجهد والتكلفة.[3]

وأهم ما يميز التبليغ الالكتروني هو اعتماده على الحاسوب كوسيط بين طرفي التقاضي.

ثانيا: مبررات الأخذ بالتبليغ الالكتروني

يعد التبليغ من أهم مداخل الدعوى القضائية عند الخصوم فتسعى الدولة باعتمادها عليه إلى تقليل التكلفة على خزينة الدولة وتقليل أوراق التبليغات في المحاكم بتخزينها في أرشيف الحاسوب بدلا في الغرف في المحاكم وسهولة العودة إليها دون تضييع الوقت مع الأوراق وأيضا لسريتها والقدرة على الاحتفاظ بها دون الخوف من ضياعها أو إتلافها[4]، بالإضافة إلى السرعة في إرسال الوثائق والمستندات دون الحاجة إلى التنقل إلى المحكمة.

---

[1]- محمد فوز عبد الفتاح حامد، أحكام التبليغ القضائي الالكتروني، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2021، ص 10.

[2]- شوشاوي صالح الدين، شرح أصول محاكمات مدنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 249.

[3]- مروي السيد الحصاوي ، وسائل التقاضي الالكتروني وحجية إجراءاته في ظل جائحة كورونا المستجد، "دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد رقم 02، العدد رقم 01، ديسمبر 2021، ص ص 14 15 .

[4]- اخلف سامية، التقاضي الالكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا المدنية، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، سنة 2021 ص21.

نجد أيضا انه يقلل العبء غلى المحامين والمتقاضين والأجهزة القضائية بفضل إجراءاته البسيطة والسريعة لا تأخذ وقتا أو مجهودا، إضافتا إلى ذلك فقد ساهم في القضاء على مظاهر البيروقراطية في القطاع القضائي وخفف من تكاليف الذي عرفه العمل التقليدي، [1]و يقلل من الأخطاء الشائعة التي تحدث عادة في التبليغ التقليدي حيث انه على الأفراد إعادة التبليغ أكثر من مرة حتى يرتب الأثر القانوني المرجو منه إضافة إلى إجراءاته الطويلة التي تستغرق وقتا طويلا وفي الأخير قد ينتهي به الأمر بتلقي حكم من المحكمة وهي إجراءات طويلة ترهق الخصوم وأعوان القضاء.[2]

ويشترط التبليغ الالكتروني وجود قضاة مختصين لتطبيق إجراءات التقاضي الالكتروني إضافة لكونهم يجيدون التعامل مع الحاسوب وبرمجيات والمواقع وإداريين خارج قاعة المحكمة يتابعون سير إجراءات ومعالجة أعطال التي قد تصيب الأجهزة والمعدات وحماية النظام القضائي الالكتروني من الاختراق او الفيروسات.[3]

الفرع الثاني : وسائل التبليغ الالكتروني

قد نصت المادة 09 من القانون رقم 03/15 المتعلق بعصرنة العدالة على طرق التبليغ وإرسال المحررات والوثائق بالطرق الالكترونية مع الطرق التقليدية المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية والإجراءات المدنية والإدارية والجزائية وقد سعت آلية التبليغ الالكتروني إلى

[1]- بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلة رقم06، عدد02، سنة2021، ص15.

[2]- محمد فوز عبد الفتاح، مرجع سابق، ص14.

[3]- محمد بن احمد البدرات، التبليغ القضائي عبر الوسائل الالكترونية في النظام السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد رقم37، سنة 2022، ص24.

مجاراة الواقع الذي نعيشه من تطورات في الواقع ومجالات العمل والحياة في عصرنا الحالي وتسهيل إجراءات التقاضي على الخصوم وأطراف العدالة.

ومن وسائل التبليغ الالكتروني نجد ما يأتي:

1- الرسائل النصية (SMS):

يعتبر الهاتف النقال وسيلة تبادل معلومات وتواصل بين الأفراد عبر أقمار صناعية أرضية فضائية مرتبطة لاسلكيا يبعضها، وفي الأصل يستخدمها الأفراد تبادل رسائل ومكالمات إضافة لتصفح الانترنت عبره واستقبال وإرسال رسائل نصية قصيرة SMS.[1]

وقبل أن يقوم الموظف المختص في المحكمة بإجراء التبليغ بإمكانه التحقق من هوية الشخص المعني ورقم الهاتف الخاص به بطلب من المحكمة وبعدها تزوده المحكمة بالرقم الشخصي الخاص بالشخص المطلوب تبليغه ومن ثم ترسل المحكمة التبليغ القضائي مع الشروط والبيانات المطلوب ملؤها في ورقة التبليغ الرسمي ويتم في هذه الحالة ما يلي:

الاتصال بالمدعي عليه والتأكد من شخصيته وإعلامه باسم طالب التبليغ اي المدعي او وكيله المحامي ويتم إعلامه بموضوع الدعوى، المحكمة المختصة وموعد اول جلسة وإعلامه بالموقع الالكتروني المخصص للدعوى مع رقم القضية الالكتروني.[2]

[1]- عبير حسام، فكرة التبليغ القضائي الالكتروني، مجلة دراسات البصرة، العدد 34، 2019، ص 313.

[2]- The judiciary of the kingdom of Brittan, Rules and régulation on electromiclitigation. (elitigatio), Revised draft, 2020, p 13

أما في حالة إذا امتنع المراد تبليغه عن الرد على الاتصال فيتم تبليغه برسالة نصية قصيرة sms إلى المدعي عليه متضمنة اسم المدعي، اسم محاميه، موضوع الدعوى وموضوع الجلسة وأرقام هواتف خلوية وثابتة.[1]

2- البريد الالكتروني:

وهو أكثر البرامج استعمالا لمزاياه العديدة كسرعة تبادل الرسائل والمعلومات وقلة التكاليف وسهولة الاستعمال وتسمح بتبادل الصور والملفات والرسائل بين الأفراد إضافتا إلى ذلك يتضمن الموقع الالكتروني الوثائق والمستندات التي تقدمها الخصوم والجلسات والأحكام القضائية الصادرة، ويتم الولوج إليه برقم الكتروني خاص بالقضية التي تحصل عليها عند إيداع الدعوى.

3- الحساب الالكتروني المنشئ للمحامي:

يتم إنشاء حساب الكتروني للمحامي بتوثيق رقم هاتفه والرد يكون من بريده الالكتروني وهي عبارة عن موقع الكتروني خاص بالمحامين ينشئ بربط المعلومات والبيانات بين نقابة المحامين ووزارة العدل.

الفرع الثالث: تطبيقات التبليغ الالكتروني وإجراءاته

أولا: تطبيقات التبليغ الالكتروني

[1]- حسن إبراهيم خليل، الإعلان القضائي عن طريق البريد الالكتروني بين النظرية والتطبيق، د.ط، دار الفكر والقانون، مصر، 2015، ص 13.

تتعدد طرق تبليغ الأفراد بمستجدات الدعوى حسب الظروف المحيطة به ومكان تواجده أو إقامته أو الصفة القانونية له ونجدها كما يأتي:

1- تبليغ المقيم خارج البلاد:

في هذه الحالة يتم تبليغ الشخص بالبريد الالكتروني اذا كان معروفا أو بالتعاون مع وزارة الخارجية و نرى انعكاسات ذلك للإجراء في تقليل مدة المحاكمة و الفصل في الدعوى بشكل أسرع.

أما بالنسبة للأشخاص المقيمين خارج البلاد الذين لم يتم تجديد مكان إقامتهم فيتم مراسلتهم بالبريد الالكتروني أو بالتعاون مع وزارة الخارجية.[1]

2- تبليغ السجناء:

يتم إرسال رسالة بريد الكتروني لمدير السجن الذي يتولى تبليغ السجين المعني بأمر موضوع التبليغ وذلك لعدم السماح للسجناء بامتلاك هواتف أو أي وسائل اتصال مع العالم الخارجي.

3- الشركات التجارية والجمعيات:

يتم تبليغ بالبريد الالكتروني للشركات أو صحيفة السجل التجاري لها من موقع المحكمة الالكتروني.

4- تبليغ القاصر وفاقد الأهلية:

[1]- الزعبي عوض، الوجيز في قانون أصول المحاكمات المدنية، الأردني، دار الثقافة للنشر، 2019، ص 337.

اوجب القانون أن يكون مستلم التبليغ قد بلغ سن الرشد 18 سنة وأن يرسل التبليغ إلى الولي أو الوصي على القاصر أو فاقد الأهلية.[1]

5- تبليغ الشخص المعني:

يتم إرسال التبليغ الالكتروني للشخص المعني بالأمر شخصيا عبر هاتفه أو بريده الالكتروني أو يتم إرساله إلى وكيله القانوني[2] فقط وذلك حفاظا على السرية والخصوصية والأمن.[3]

ثانيا: اجراءات التبليغ الالكتروني أمام المحاكم الادارية

لم يحدد قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائرية إجراءات التبليغ الالكتروني فتوجب إتباع شروط التبليغ القضائي التقليدي المذكور في قانون الإجراءات المدنية والإدارية بوسائل الكترونية.

1- بيانات التبليغ الالكتروني:

يجب أن تتوفر التبليغ الالكتروني على البيانات الآتية:

- تاريخ، يوم وشهر وسنة التحصيل على التبليغ.
- اسم طالب التبليغ كاملا وعنوانه واسم من يمثله إن وجد.
- اسم المحكمة التي يجري فيها التبليغ.
- اسم المعني بالتبليغ وعنوانه أو من يمثله إن وجد.

[1]- عبيد حسام، مرجع سابق، ص 320.

[2]- حسن ابراهيم خليل، مرجع سابق، ص13.

[3]- الزعبي عوض، مرجع سابق، ص 338.

- اسم المحضر القضائي كامل وتوقيعه.

- موضوع التبليغ.

ويرى بعض المختصون أن لا حاجة لذكر عنوان منزل أو مكان عمل المعني بالأمر حيث يتم التبليغ عبر بريد الكتروني أو رسالة نصية أو عبر حساب المحامي.

كما أن، توقيع المعني بالأمر لاستلام ورقة التبليغ القضائي لا ضرورة له حيث انه يستلم التبليغ القضائي فور دخوله إلى النظام الخاص بهاتفه أو بريده الالكتروني المنشئ لوكيله.[1]

[1]- مياح إبراهيم، التبليغ القضائي وفق القوانين الأردنية والكويتية، دراسة مقارنة، جامعة آل البيت، الأردن، 2008، ص 16.

المبحث الثاني: النظر والفصل في الدعوى الادارية الالكترونية

بعد الانتهاء من المراحل الأولى (تقييد وتسجيل الدعوى أمام المحكمة وتبليغ الأطراف) تأتي مرحلة النظر والفصل في الدعوى فتبلغ الخصوم بموعد الجلسة وتبدأ إجراءات المرافعة بحضورهم للجلسات وتقديم المذكرات الدفاعية والجوابية في محاولة كل منهما تقديم البيانات والأدلة للحصول حقه.[1]

المطلب الأول: النظر في الدعوى الادارية عبر وسائل الكترونية

قبل أن ندخل في التفاصيل لابد لنا أن نوضح أكثر أن المشرع الجزائري قد نص في قانون 25-03 المتعلق بعصرنة العدالة على القواعد العامة للتقاضي الالكتروني في المواد المدنية إلا أنه لم يحدد إجراءات خاصة له مما يجعل إجراءاته وشروطه لا تختلف على إجراءات التقاضي العادية أي المنصوص عليها في إجراءات التقاضي المدنية والإدارية في المواد من 13 إلى 47 وتخضع لنفس وسائل الدفاع المنصوص عليها في المواد من 70 إلى 193 من نفس القانون مع التفصيل في الإجراءات المدنية والإدارية.

وهذا ما تطرقنا اليه في البحث السابق ونحن الان في سوف نتطرق للخطوات التي تلي رفع الخصوم الدعوى الادارية الكترونيا ،حيث [2] يقوم المدعي بعدها مباشرة بتوكيل محامي للدفاع بشكل إلكتروني بعد التأكد من هويته و أخذ البيانات اللازمة ويطلب منه إدخال رقمه الكودي الذي يحصل عليه في نطاق مشروع المحاكمة الإلكتروني وتفعيل قانون التوقيع

[1]- عمران جابر فهمي لوجستيات القضاء، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ،ص 104

[2]- عادل رمضان الايبوكي التوقيع الالكتروني في التشريعات الخليجية، دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2009 ص 125.

الإلكتروني وبعدها يقوم الحاسوب الرقمي بالتأكد من هويته والسماح له بالدخول ويفتح له قائمة الاختيارات ،ثم تأتي المراحل التالية:[1]

الفرع الأول: مرحلة التحقيق في الدعوى الإدارية الإلكترونية

بعد دفع رسوم عريضة الدعوى الكترونيا يتم استلام أمين الضبط المحكمة الإدارية الإلكترونية لعريضة افتتاح الدعوى الإلكترونية ومشتملاتها وتحدد تاريخ أول جلسة[2] ليرسل إلى منصة القضاة عبر شبكة الاتصالات الداخلية للمحكمة ليتم الاطلاع على ملفات الدعوى.

وقد نص قانون 15-03 المتضمن عصرنة العدالة على أنه «فضلا عن الطرق المنصوص عليها في قانون الإجراءات المدنية الإدارية وقانون الإجراءات الجزائية في هذا المجال، يمكن أن يتم تبليغ وإرسال الوثائق والمحررات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني وفقا للشروط والكيفيات المحددة في هذا القانون».[3]

فقد أجاز المشرع تبليغ وإرسال الوثائق إلكترونيا ويجب أن تضمن الوسائل التقنية المستعملة في إرسال العقود والوثائق الإلكترونية ما يلي:

-أن تحتوي على اسم ولقب المرسل مع رقم القضية أي توثيق أطراف التراسل الإلكتروني.

[1]- محمد سمية عبد العاطي، القضاء الافتراضي دراسة فقهية مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان العدد الرابع 2021 ص 250.

[2]- بدر الدين، هشام عبد السيد: إلكترونية القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية لتنمية الإدارة جامعة الدول العربية مصر 2020 ص 215.

[3]- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 أفريل 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج ر عدد 6 صادرة بتاريخ 10-04-2015.

-سلامة وأمن وسرية الوثائق المرسلة.

-حفظ المعطيات الذي يسمح بتحديد تاريخ الإرسال.

-وهذه الأخيرة لها نفس حجية ويظهر ذلك من خلال الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة من نفس القانون «تتمتع الوثيقة المرسلة بالطريق الإلكتروني بصحة وفعالية الوثيقة الأصلية إذا أعدت وفقا لما تقتضيه الإجراءات وتوفرت الشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة».

عند استعمال جميع الإجراءات الخاصة بالملف و دفاع الخصوم يأمر القاضي بغلق التحقيق في الملف و يحرر تقريره إلكترونيا ليقوم أطراف الخصوص بإلقاء النظر عليه ثم يحيله القاضي للسيد المحافظ الدولة لإبداء طلباته مع احترام الآجال المحددة بقانون الإجراءات المدنية و الإدارية ليتم بعدها جدولة القضية من طرف رئيس التشكيلة للمرافعة بعد التبليغ السابق شرحها المتوفرة بالمحكمة المتصلة بجميع أقسامها ،و الربط مباشرة مع قاعة المحكمة التي تكون مزودة بشاشة عرض ليستطيع الحضور الاطلاع على ملف الدعوى و ما دمنا في صدد دعوى إدارية إلكترونية فإن الأمر لا يتطلب الحضور الشخصي لأطراف الدعوى في الجلسة فباللجوء إلى وسائل الاتصال الحديثة يستطيعون لحضور و المثول بواسطة الموقع وذلك حسب موعد الجلسة و عن طريق الدخول لصفحة القاضي و قاعة المحكمة يستمع القاضي لأطراف الخصومة من خلال نظام الدوائر التلفزيونية المغلقة conférence vidéo معتمدة على أجهزة تستطيع ربط الأماكن ببعضها البعض لتبادل الأقوال .

الفرع الثاني: مرحلة تبادل العرائض والمستندات

وتعتبر أهم مرحلة مراحل الدعوى الإدارية الإلكترونية حيث يقدم الخصوم كل ما لديهم من حجج ومستندات ووثائق إلكترونيا وعند استلام المحكمة لها تقوم ومن خلال نظام التنبيه أو الإخطار بالإقرار بها.

وتعلم المحكمة الإلكترونية الطرف المرسل بأنها قد تم إرسال الوثائق إلى الطرف الثاني في نفس اليوم وتقوم بالاحتفاظ بنسخة من كل المستندات والوثائق بسجل إثبات الوثائق الإلكترونية.

ويستوجب تقديم النسخة الأصلية للوثائق الإلكترونية متى طالبت المحكمة بذلك ويجب أن تقدم جميع المستندات بصيغة portable document format PDF وتعني نسق المستند المنقول

وهي ملفات تسمح بتخزين هذه الوثائق باستقبال صور الوثائق وتخزينها وارسالها وإذا تم أيا كان نوعها فيصعب تغيير مضمونها في شكل هذه الوثائق أو ما تحتويه من بيانات[1].

والمشرع الجزائري قد أجاز تبليغ وإرسال المحررات القضائية إلكترونيا وذلك عن طريق القانون 15-03 المتضمن عصرنة العدالة، وقد نص على أنه «فضلا عن المنصوص عليها في ف أ م إ وقانون الإجراءات الجزائية في هذا المجال يمكن أن يتم التبليغ وإرسال الوثائق والمحررات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني وفقا للشروط والكيفيات المحددة في هذا القانون ».

[1]زعزوعة نجاة مرجع سابق ص312.

كما أوجب أن تضمن هذه الوسائل:

- إرسال العقود والوثائق إلكترونيا
- التعرف على أطراف التراسل الإلكتروني أي لقب واسم ورقم القضية.
- سلامة الوثائق المرسلة مع أمن وسرية التراسل.
- حفظ المعطيات الذي يسمح بتحديد تاريخ الإرسال.

ونظهر ذلك من خلال الفقرة العاشرة من نفس القانون " تتمتع الوثيقة المرسلة بالطريق الإلكتروني بصحة وفعالية الوثيقة الأصلية إذا أعدت وفقا لما تقضيه الإجراءات وتوفرت الشروط المنصوص عليها في الفقرة السابقة[1]

الفرع الثالث: غلق باب التحقيق

بعد استكمال الملف لجميع إجراءاته ووسائل دفاع الخصوم يأمر القاضي المقرر بغلق التحقيق في الملف ويحرر تقريره إلكترونيا لاطلاع الأطراف عليه يحيله للسيد محافظ الدولة لإبداء طلباته مع احترام الآجال المحددة في قانون ا م إ وهذا عن طريق الشبكة المعلوماتية التي تربط أقسام المحكمة ببعضها البعض مع الأقسام التابعة لمحافظ الدولة ليتم بعدها جدولة القضية من طرف رئيس التشكيلة المرافعة بعد تبليغ الأطراف إلكترونيا بموعدها، ونعني بالمرافعة الإلكترونية تمكين الأطراف المنازعة من تقديم وابداء أقوالهم وإجراءات التقاضي أمام

[1]- زعزوعة نجاة: المرجع السابق ص 312.

القضاء الإداري باستخدام الوسائل الحديثة [1] وقد يترتب التحلي بالحضور الشخصي للأطراف أو من يمثلهم بعض الأثار كإسقاط الدعوى أو تأجيلها.[2]

أما فيما يتعلق بالمحكمة الإلكترونية فالأمر يختلف جليا لأنه مع تطور القضاء باستخدام الوسائل الحديثة قد أصبح بإمكانية أطراف الدعوى الحضور لجلسات المرافعة إلكترونيا مع تحقيق مبدأ العلانية و المواجهة المعلوماتية من خلال المرافعة البعدية في القضاء الافتراضي، حيث يتم استعمال تقنية conférence vidéo مما سهل على الخصوم الحضور أمام المحكمة عن طريق إيداع المستندات و الأوراق المتعلقة بالدعوى.

و أهم متطلبات تطبيق هذه التقنية هو وجود انترنيت سريع جدا مع ميكرفونات و سماعات ذات جودة عالية و كذلك كاميرات ويب و مستوعبات لتخزين المرافعات و هذه التقنية اتصال بين شخصين point to point أو تكون بين مجموعة من الأشخاص multi point .

ويمكن الاستفادة من هذه التقنية في الجزائر في الدعوى الإدارية تبعا للتجارب الدولية كلما استدعت الحاجة لذلك دون التأثير على خصوصياتها مع ضمان المحاكمات العادلة وبما أن الدعوى الإدارية ذات طابع خاص يستطيع القاضي الاستعانة بهذه الوسائل الإلكترونية والرجوع إلى الوسائل التقليدية كلما استدعت الحاجة إلى ذلك.

[1]- حازم محمد الشرعة، المرجع السابق ص 75.

[2]- اخلف سامية التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية، المجلد 1 العدد الخاص، كلية الحقوق جامعة بلحاج بوشعيب الجزائر 2021 ص 28.

وفيما يتعلق بمبدأ علانية الجلسات ما لم تقرر المحكمة سريتها يتم ذلك بنقل تصوير قاعة المحكمة صوتا وصورة على الصفحة الرئيسية لموقع المحكمة الإلكتروني من خلال الدخول إلى رابط معين على هذا الموقع بحيث يستطيع الأفراد الدخول وحضور الجلسات الافتراضية.[1]

المطلب الثاني: الإثبات في الدعوى الإدارية باستعمال الوسائل الإلكترونية

صاحب التطور التكنولوجي الحاصل في المجتمع الى ضرورة تفاعل القانون مع ذلك التغيير واخذ رجال الفقه والقانون الى ايجاد حلول لمدى حجية الاثبات الالكتروني امام القضاء و طرق الاثبات .

الفرع الاول: حجية الاثبات الالكتروني

نظرية الإثبات في القانون الإداري تقوم على اعتبارات متعددة تستمد من خصوصية إجراءات الدعوى الإدارية التي يتطرق القاضي الإداري وهذه الاعتبارات تجعل نظرية الإثبات في القانون الإداري يختلف عن المواد الأخرى بحيث تدور الدعوى الإدارية حول فكرة وجود الإدارة في صورة سلطة عامة تتمتع بامتيازات منحها القانون الإداري لها لتحقيق مصلحة عامة غير متوفرة لدى الأفراد باعتبارهم الطرف الأضعف في الدعوى الإدارية.

فالإدارة لها مركزها المتقدم وتملك من الأدلة ما لا يملكه الخصوم لذا قد أعطي للقاضي الإداري سلطة غير مألوفة بالنسبة للقاضي العادي، لذلك لا نجده يتقيد بوسائل إثبات بعينها،

[1]- خليل حسين ابراهيم، يوسف سيد العوض، التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر والقانون، المنصورة مصر 2020 ص 199.

بل له سلطة تقرير الأدلة للوصول إلى الحقيقة وتطبيقا لمبدأ أنه حامي المشروعية وقاضيها الذي أدى إلى تطور مرفق القضاء بوجه عام والقضاء الإداري على نحو خاص والتجاء الأخير نحو التقاضي الإداري على نحو خاص والتجاء الأخير نحو التقاضي الإلكتروني فإنه أمام إثبات الدعوى بوسائل تقنية حديثة في التقاضي عن بعد[1]، فسلطة القاضي الإداري سواء في صورته التقليدية والحديثة واحدة لم تتغير بالرغم أن وسائل الإثبات تغيرت خاصة فيما يخص المحررات الإلكترونية التي أصبحت دليلا لإثبات جميع التصرفات القانونية ولا تقتصر النتائج المترتبة على تطبيق نظام الإدارة العامة الإلكترونية على تطور التصرفات القانونية فحسب بل تتعدى إلى طرق إثباتها وهو ما يشير إلى تطور وسائل الإثبات الإداري بالتزامن مع هذا التطبيق.[2]

فالقرار أو العقد الإداري الذي أصبح على شكل مستند إلكتروني يحتاج إلى وسائل إلكترونية لإثباتها و متى سلمنا بذلك فيعني أننا أمام تطور حقيقي لوسائل الإثبات التي جرى

[1]- خليل، حسين إبراهيم، وعبد الهلال عبد الناصر مقترحات الإصلاح القضائي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، العدد 6 كلية الحقوق، جامعة بنها مصر ص 65.

[2]- تنص المادة 13 من قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي على أن:

أولا: تكون المستندات الإلكترونية والكتابة الإلكترونية ذات الحجة القانونية لمثيلتها الورقية إذا توفرت فيها الشروط الآتية:

- أن تكون المعلومات الواردة فيها قابلة للحفظ والتخزين بحيث يمكن استرجاعها في أي وقت
- إمكانية الاحتفاظ بها بالشكل الذي تم إنشاؤها أو إرسالها وتسليمها أو بأي شكل يسهل إثبات دقة المعلومات التي وردت فيها عند إنشاؤها أو إرسالها أو تسليمها بما لا يقبل التعديل بالإضافة أو الحذف.
- أن تكون المعلومات الواردة فيها دالة على من ينشئها أو يتسلمها "تاريخ ووقت إرسالها وتسلمها.

ثانيا: لا تطبق الشروط المنصوص عليها في البند أولا في هذه المادة على المعلومات المرافقة للمستندات التي يكون القصد منها تسهيل إرسالها وتسليمها.

ثالثا: يجوز للمرسل إليه إثبات صحة المستند الإلكتروني بجميع طرق الإثبات المقررة قانونا.

القضاء على الاعتراف بها أثناء نظر المنازعات القائمة بين الإدارة و طرف النزاع الإداري ،حيث تتسب دائرة التكليف الذي يأمر به القاضي الإداري و الموجه للخصوم بتقديم ما لديهم من مستندات ، حيث تظم المستندات الإلكترونية إلى هذا الأمر بجانب نظيرتها الورقية خصوصا إذا كانت منتجة لأثارها في الدعوى و.....عن تقديمها لا يخرج عن القاعدة العامة في اعتباره قرينة على ضعف موقف صاحبه ، و يتأسس ذلك على ذاتيه أمر التكليف الذي يهدف بالأصل إلى تقديم المستند دون النظر إلى طبيعته و أن العبرة بقيمته في نظر الدعوى الإدارية.

وبما أن الوسيلة الرئيسية لإثبات الدعوى الإدارية هي الأوراق الإدارية باختلاف أنواعها فإن ذلك يتفق بطبيعة الكتابة التي تتميز بها الإجراءات القضائية للدعوى الإدارية ووجود الاعتراف القانوني من أغلبية الدول رجعية السجل الإلكتروني في الإثبات وبالتالي في ذلك يعزز الأمر نحو السير إلى تطبيق نظام الإثبات الإلكتروني على نحو تام في المنازعة الإدارية[1].

وعلى القاضي الإداري أن يتأكد من صحة المحررات على اختلاف أنواعها وعلى المعلومات المتضمنة داخلها خاصة كونها وصلت المحكمة بصورة إلكترونية، فقد تثار بعض التساؤلات بحيث يجب التأكد من صحتها وكونها غير ضرورة ومن طرف أحد المنازعين، ومنه

[1]- يوسف باسل، الاعتراف القانوني بالمستندات والتواقيع الإلكترونية في التشريعات، المقارنة، مجلة دراسات قانونية، العدد الثاني ،2001 ص 129.

على القاضي التحقق من صحة المعلومات وبعد التحقق من صحتها يحكم على أساس حجتها في الإثبات بحيث يمكن أن يطلب الأصل من المحررات بجانب النسخة الإلكترونية منها.

الكتابة الإلكترونية و السجل الإلكتروني يشترط أن يكون لهما نفس الحجة في الإثبات للكتابة و المحررات التقليدية بحيث تبقى المعلومات محفوظة على نحو يتيح استخدامها و الرجوع إليها فيما بعد و حفظ المعلومات التي تمكن من تحديد منشأ الرسالة الإلكترونية كما يشترط لكي يتمتع التوقيع الإلكتروني بالحجية ذاتها أن ينفرد به الشخص و أن يكون تحت سيطرته التامة سواء بالنسبة لإنشائه أو وسيلة استعماله وقت التوقيع و يرتبط بالرسالة الإلكترونية ذات الصلة بها بطريقة تثبت تأكيدا يعتمد عليها حول سلامة التوقيع ، بحيث إذا تم تغيير السجل الإلكتروني فإن التوقيع الإلكتروني يصبح غير محمي لدى استخدامه و يعتبر الدليل الكتابي بما فيه المستند الكتابي أقوى أدلة الإثبات و قد أعطت التشريعات الكتابة الإلكترونية حجية الكتابة التقليدية نفسها في الإثبات إلا أن ذلك لا يحول دون طلب المحكمة من الأطراف تقديم أصول المستندات إذا ذلك ضروريا للبت في الدعوى ، و لا يمكن حجر المستندات الإلكترونية على اعتبار أنها مجرد صور ما لم يكن سبب رفض التقديم ان المستند غير صحيح و أنه لم يصدر من الشخص الذي نسب إليه[1].

الفرع الثاني: طرق الاثبات الالكتروني

أولا: الشهادة أمام القضاء الإداري باستعمال الوسائل الإلكترونية:

[1]- حسن فضالة موسى، التنظيم القانوني في الإثبات الإلكتروني دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون العراقي، أطروحة الدكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق 2010 ص 13.

يمكن الاعتماد بشهادة الشهود في الإثبات الإلكتروني في إجراءات التقاضي عن بعد ونقصد بالشهادة بشكل عام هي الإدلاء بواقعة مادية حدثت أمام مرئي عينيه أو تحت سمعه قد تصبح دليلا للإثبات ويمكن لهيئة المحكمة الإلكترونية تقرير سماع الشهود خلال تقنية إلكترونية ويمكن حضور الشهود شخصيا إذا رأى القاضي ضرورة ذلك.

فالشهادة تعتبر أهم وسيلة لإثبات الدعوى أو المنازعة الإدارية وتتوافق الشهادة الإلكترونية مع الشهادة التقليدية في جل الخصائص ما عدا استعمال الوسائل الإلكترونية فقد أصبح الإدلاء بالشهادة عبر وسائل الاتصال الحديثة كتقنية (conférence vidéo) ويلجأ القاضي الإداري لشهادة الشهود عندما تكون البيانات الموجودة غير كافية لأجل التأكد والتيقن من الواقعة.

ومنه لا تختلف الشهادة الإلكترونية إلا في طريقة أدائها أو وسيلة نقلها وتخضع لشروط وضوابط تتمثل فيما يلي:

1- التأكد من شخصية الشاهد

ويجب على القاضي أن يستعمل كل الطرق والوسائل الممكنة للتأكد من هوية الشاهد ونسبة التطابق بين البيانات الموجودة لديه والبيانات الموجودة في هويته وحتى تتم الشهادة الإلكترونية لا يدلي بها الشاهد أمام منزله إنما من الجهة المسؤولة من التأكد من هويته[1].

2- التأكد من سلامة الشهود الإلكترونية وانعدام وجود مؤشرات خارجية

[1]- لين لؤي عبد الرحيم الدباس، أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية في المسائل الحقوقية وفقا للقانون الأردني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قانون خاص، جامعة الشرق الأوسط 2011 ص 56،57.

فيمكن للشهادة الإلكترونية أن تكون تحت ضغط وتهديد لعدم وجود أي شخص مع الشاهد أثناء الإدلاء بالشهادة، ويمكن التحقق من ذلك بإجبار الشاهد على الوقوف في مكان يكون وجهه موجه للحائط مباشرة وكل ما خلفه واضح في شاشة العرض بشكل يفي بالغرض[1].

3- التأكد من فاعلية الوسائل الإلكترونية المستخدمة

يجب على الشهادة الإلكترونية أن تكون بوسائل ذات جودة عالية تمكن من وضوح الصوت والصورة ووجود انترنيت خفيفة لإمكانية رؤية المكان الذي يتواجد فيه [2] وإذا كان تدفق الانترنيت ضعيف يؤجل القاضي المناقشة لوقت آخر [3] وهذا ما شهدته محاكمنا مع الأسف وهذا ما يشكل عائقا في تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني.

4- لكل طرف في المنازعة الاعتراض على شهادة الشاهد الإلكترونية.

فيمكن لأطراف المنازعة الاعتراض في المنازعة الإلكترونية على شهادة الشهود كلما كانت مخالفة للقانون كما هو في الإجراءات التقليدية. يمكن التغلب على الإشكالات الموجودة و المحددة في الجزائر و ذلك لتعدد المحاكم الإدارية في جميع الولايات و يلجأ الشاهد لأقرب محكمة للإدلاء بشهادته في المكان المخصص للشاهد على أن تكون مزودة بالبنية التحتية الإلكترونية و عليه فسماع المتقاضين و الشهود إلكترونيا يجب أن تدون إجراءاتها تقنيا في

[1]- حازم محمد الشرعة، المرجع السابق ص 78.

[2]- حازم محمد الشرعة، المرجع السابق ص 78.

[3]- Salmon louisa ,witmes testimony,hondling witmes interviens indigitologe, online, reseorchpublished in the thensonrenters ,proticol law-abricotrein blog 2020 p 03

ملف الدعوى الإلكترونية يكون مبرمجا على ملف العرض présentation يحوي هذا الملف على mx flash بحيث يباشر قدرة تخزين الصوت و الصورة مثل الملفات PowerPoint.

ويمكن للمحكمة الاستعانة بمترجم إذا اختلفت جنسية أحد المنازعين عن الجنسية العربية ويعد الأمر الصادر عن المحكمة تاريخ الجلسة وعلى المترجم أيضا استخدام أجهزة تمكنه من التواصل مع القاضي المشرف أو المحكمة المختصة بحسب الأحوال.

ثانيا: الخبرة في تقنية التقاضي الإداري الإلكتروني:

يمكن إثبات المنازعة الإدارية بوسيلة إثبات وأخرى وهي الخبرة وتعتبر استشارة فنية التي يستعين بها القاضي لإثبات في الدعوى، فلا يمكن له الإلمام بجميع الموضوعات التي تعرض عليه كون دراسته كانت قانونية فقد يكون في يده قضية عقود إدارية خاصة بالأشغال العامة والصيانة وغيرها من العقود لهذا تلجأ المحكمة بالاستعانة بتقريره إلكترونيا إلى موقع المحكمة وكذلك يمكن الاستماع لأقوال الخبير إلكترونيا بنفس الآلية التي يستخدمها الشاهد [1].

ثالثا: المعاينة

المعاينة في المحاكمة التقليدية تكون الغالب بالأشياء مادية محسوسة و لا يمكن معاينة هذه الأشياء إلا بالكشف الحسي المباشر لإثبات حالة الشيء محل النزاع.

أما المعاينة الإلكترونية فهي ملاحظة وقائع غير مادية تتوطن في الأجهزة الإلكترونية ولا تحتاج إلى الانتقال وهذا يتطلب وجود خبرة فنية للقاضي تساعده على إتمام المعاينة للوصول

[1]- زعزوعة نجاة، المرجع السابق ص 245.

إلى الحقيقة، لذا يجب إحضار الخبير الإلكتروني مما يجعل الخبرة والمعاينة تكملان بعضهما البعض.

لكن هذا يثير إشكال وصعوبة في إمكانية انتقال المحكمة للمعاينة على نحو إلكتروني وهذا لا يمكنه تصوره من الناحية العلمية والتطبيقية.

رابعا: الإقرار أمام المحكمة الإدارية الإلكترونية

الإقرار هو وسيلة إثبات متعلقة باعتراف أحد المنازعين بحق عليه للطرف الآخر باعتباره حق ثابت في ذمته يعفى الطرف الآخر من إثباته.

ومن ناحية أخرى الإقرار الذي يتم تنظيمه خارج مجلس القضاء فهو إقرار غير قضائي، وعليه فإن الإقرار القضائي يكون أمام المحكمة تنظيمه عبر الوسائل الإلكترونية، وذلك من خلال توثيق أي من أطراف المنازعة وإرساله للمحكمة بالبريد الإلكتروني عبر تقنية الصوت والصورة وحفظها في ملف الدعوى[1].

خامسا: القرائن القضائية

وهي إحدى وسائل الإثبات في الدعوى الإدارية يلجأ إليها القضاء للفصل في المنازعة المنظورة أمامه يستدل فيه على أمر مجهول توصل إليه من دلائل أدركها من وقائع المنازعة والبيانات والمستندات المعروضة عليه.

[1]- البتانوني، خيري عبد الفاتح، فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني عبر وسائل الاتصال الإلكترونية ط 2 دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2020 ص 58.

وبما أن هذه القرائن يمكن استنتاجها بالإجراءات التقليدية فيعتقد الباحثون بجوازها حتى لو تمت جلسات المحكمة إلكترونيا وقدمت لها مستندات إلكترونية وثم ضمها لملف الدعوى للاطلاع عليها ويمكن إثبات الدعوى الإدارية بوسائل الإثبات التقليدية حتى لو تم التقاضي بوسائل حديثة ذلك دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة.

ويعتقد الباحثون أنه يمكن توفير المتطلبات التقنية والفنية مما يجعل التقاضي عن بعد ممكن في القضاء الإداري على أن يكون التقاضي الإلكتروني في الحدود التي تستدعي ذلك عند وجود عوامل تمنع من التقاضي التقليدي كانتشار الأمراض والأوبئة كما حدث في سنة 2020 عند دخول جائحة كورونا، لكن لم يستغني عن التقاضي التقليدي في العديد من الإجراءات ويمكن للمحكمة اختيار لبت التقاضي الإلكتروني أو العودة إلى القضاء العادي إذا وجد تخوف من عدم توفر البيانات.

و أخيرا تقوم المحكمة بتدوين كل الإجراءات في المحاكمة الإلكترونية و عند نهاية الجلسة يتم طباعة محضر الجلسة التي هي بمثابة عرض أحداث المحاكمة صوتا و صورة بالتدقيق و يحق لأطراف الدعوى الحصول على نسخة من الملف بهذا النوع من التدوين و يدون في محضر الجلسة أو الحصول على صورة مطبوعة بواسطة البريد الإلكتروني تتوفر فيها المعلومات التالية ، أسماء المنازعين ،تاريخ الجلسة ،و أسماء القضاة، اسم أمين الضبط المكلف بالجلسة الإلكترونية و كذا طبيعة الدعوى مع الإشارة إلى حضور الخصوم بنفسهم أم بواسطة دفاعهم و تذكر طبيعة الجلسة ما إذا كانت علنية أو سرية و إذا حدثت مشاكل و أيضا القرارات التي أخذت انطق بها في الجلسة و توقيع قاضي الجلسة و أمين الضبط.

ويحقق التدوين التقني العديد من المزايا تتخلص أهمها:

_ تحقيق الشفافية

_ القضاء على سلبيات التدوين التقليدي لمحاضر الجلسات التي ينجزها أمناء الضبط أثناء سير الجلسة وتجنب الأخطاء المادية التي قد تسبب في ضياع بعض حقوق المتقاضين[1].

المطلب الثالث: الفصل في المنازعة الإدارية باستعمال الوسائل الإلكترونية

الحكم القضائي يعتبر خاتمة تتوج به أية قضية فله أهمية بالغة فهو يضع حدا للنزاع ويبين حقوق أو التزامات المتقاضين بحكم أن إصدار الحكم يكون بعد إدلاء المتنازعين بطلباتهم ودفوعهم ويكون النطق بالحكم من طرف القاضي ورئيس التشكيلة بحضور أطراف الدعوى بنطق شفوي مطابقا لما هو مكتوب في ملف الحكم القضائي.

و يجدر الإشارة على أن أعضاء هيئة المحكمة عند تعددهم و الناضرين فيها عليهم الاطلاع على جميع المستندات و مرفقات الدعوى قبل الحكم فيها، إلا أن هذا الموضوع يثير إشكاليات عديدة كون المحاكمة تتم بواسطة تقنية (conférence vidéo) أو تقنية أخرى تضمن التفاعل بينهم صوتا و صورة و تعقيب هذا الموضوع ،يعتقد الباحثون في هذا الموضوع أنه يمكن تحقيق الأمر من خلال وجود روابط إلكترونية لدى جميع مستندات الدعوى قبل الفصل فيها و لهم الحق في مناقشة الشهود و متابعتهم لكافة الإجراءات التي تتم على الدعوى المنظورة أمامهم .

الفرع الأول: إصدار الحكم في المنازعة الإدارية الإلكترونية

[1]- حازم محمد الشرعة، المرجع السابق ص 79.

أولا:تعريف المداولة الإلكترونية

المداولة هي التي تلي غلق باب المناقشة و إيداع المذكرات فتصبح الدعوى جاهزة للحكم فيها و قد عرفها الأستاذان vincent . jet raymondعلى أنها مناقشة القضية بواسطة هيئة المحكمة و حاصل هذه المناقشة هو اتخاذ حكم في القضية بعد فحص جميع الأوراق و المستندات الموجودة في ملف الدعوى .

ومنه فإن المداولة هي التشاور في حكم القضية بين أعضاء المحكمة إذا تعددوه والتفكير في الحكم وتكوين الرأي فيه إذا كان القاضي واحد[1].

يتضح من التعريف الذي ذكرناه أن المداولة عبارة عن اجتماع القضاة بمفردهم بسرية تامة لأجل الفصل في الدعوى [2]بعيدا عمن يصدر الحكم المحكمة أو المجلس دون حضور ممثل النيابة العامة أو الخصوم [3] ويشترك فيها القضاة الذي حضروا المناقشة العلنية للدعوى وإلا كان الحكم باطلا.

أما المداولة الإلكترونية فهي اجتماع افتراضي بين القضاة دون وجودهم المادي وتتم في أي وقت ليلا أو نهارا وفي أي يوم من الأيام حتى العطل الرسمية ولا تتحقق إلا بتوافر مجموعة من الشروط التالية:

- أن تكون في سرية تامة كضمان لإدلاء القاضي برأيه بحرية تامة.

[1]- modernisation de la justice dans l'union européen ,conclusion de séminaire international ESPANA 2002 présidencia de l'union Europeopalacio congresas de madrid 27-28 juin 2002 p 06 sur le site https/www.santeprision.com

[2]- رمزي سيف أحمد الوفاء وفتحي والي، المداولة أحد المراحل إصدار الحكم ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 33 العدد الثالث، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 1996 ص 440.

[3]- المادة 269 من قانون إ م إ تتم المداولات في السرية وتكون وجوبا بحضور كل قضاة التشكيلة دون حضور ممثل النيابة العامة والخصوم ومحاميهم وأمين الضبط.

- توفر الإمكانيات المادية والإلكترونية لكل قاض [1]

وجود ضمانات سرية وتقنية بخصوص أمن المعلومات وخصوصيتها. لذا يمكن أن تتم المداولة عن طريق البريد الإلكتروني من خلال اتصال مرئي بينهم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.

ثانيا: إصدار الحكم الإلكتروني

لا يشترط في إصدار الحكم الإلكتروني النطق بالحكم إذ يعتبر وضع الحكم على الموقع الإلكتروني للمحكمة بمثابة النطق به وبإمكان كلا من الخصمين الاطلاع على منطوق الحكم والحصول على نسخة منه ويمكن للقاضي بعد كتابة الحكم أن يرسله للخصوم عبر البريد الإلكتروني المسجل بعريضة الدعوى.

وعليه يمكن إصدار الحكم القضائي الإداري علني في مقر المحكمة متواجدين في قاعة المحكمة online حتى يتم تلاوة الحكم القضائي و بحضور أطراف الدعوى يمكن الاستماع للنطق بالحكم مجرد إلقائه خلال الموقع الإلكتروني أو الاطلاع عليه صوتا و صورة لاسيما أنه يمكن الحصول على نسخة محررة و موقعة .

[1]- من أشهر تطبيقات المرئية في المحاكم:

-تطبيق زومzoom على الرغم من أنه حديث النشأة إلا أنه انتشر بسرعة في الآونة الأخيرة على مستوى العالم خاصة بعد تفشي جائحة كورونا ويمكن إضافة 100 شخص في الاجتماع مع وجود ميزة رفع اليد.

-تطبيق homgouths Google من أحسن الخدمات التي تقدمها شركة جوجل يوفر ميزة عقد الاجتماعات الافتراضية ل 25 شخص في نفس الوقت.

- duo Google :موجود لدى مستخدمي جوجل بشكل مجاني سواء على الهاتف أو الحاسوب .

- teams Microsoft من خلاله يمكن تضمين المحادثات النصية على الصورة و الملفات الصوتية .

-Meets Google يتطلب من المشاركين انشاء حساب فيه ومن خاصيته أنه مجاني له خاصية إلغاء الضجيج.

نقلا عن زعزوعة المرجع السابق ص 273.

وللمنازعين الحق في الحصول على نسخة من الحكم ولقد أتاح نظام معين إلكتروني في المملكة العربية السعودية من خلال دخول الخصوم أو ممثليهم إلى الموقع وإدخال اسم المستخدم وكلمة السر ورقم الدعوى وبعدها يستطيع الحصول على نسخة ورقية محرر من تاريخ صدور الحكم.

وهذا الحكم يكون موقع من طرف القاضي أو القضاة الذين نظروا القضية فيجب أن يكون التوقيع بوسيلة إلكترونية [1] فيمكن الاعتماد عليه في حجية ولمن يريد الحصول على صيغة تنفيذية للحكم تتم مراجعته مباشرة من إدارة التنفيذ إلكترونيا من خلال الرابط الإلكتروني للمحكمة ويجب أن يتضمن الحكم مجموعة من البيانات وهي:

- يجب أن يشمل تحت طائلة البطلان اسم الدولة التي صدر فيها الحكم.
- يجب أن يشمل تحت طائلة البطلان العبارة التالية:
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- الجهة القضائية التي أصدرت الحكم مع الإشارة أن هذا الحكم إلكتروني لتلك المحكمة الإلكترونية
- أسماء، ألقاب وصفات القضاة الذين تداولوا القضية
- تاريخ النطق بالحكم

[1]- ويعد خصوصا في المرحلة النهائية هذا من التقنيات الحديثة التي أدخلها ديوان النظام السعودي على إجراءات الدعوى الإدارية مرحلة الحصول على نسخة من الحكم القضائي وحتى يتم الإعتماد بالحكم القضائي بوصفه من الأوراق الرسمية يتعين أن يكون مذيلا بتوقيع القاضي أو القضاة المشاركين إن توقيعهم يعد من الضمانات النظامية التي حرص المنظم على كفالتها لعناية مصالح أعضاء هيئة الحكم عند تعددهم.

- اسم ولقب ممثل محافظ الدولة
- اسم ولقب أمين الضبط الذي حضر الجلسة
- اسم ولقب الخصوم وعنوانهم وعنوان بريدهم الإلكتروني ن وإن كان شخص معنوي ذكر طبيعته القانونية وتسميته ومقره الاجتماعي وصفة ممثله القانوني
- أسماء وألقاب المحامين المعلوماتيين
- أسماء الشهود الذين أدلوا الشهادة الإلكترونية مع ذكر عناوين إقامتهم وبريدهم الإلكتروني.

ثالثا: مسودة الحكم

التقاضي الكلاسيكي يختلف نوعا ما عن التقاضي الإلكتروني في تحرير القاضي للحكم فالتقاضي التقليدي يحرر فيه القاضي الحكم على مسودة أولا، أما التقاضي الإلكتروني فيرى الفقه أنه لا داعي ولا فائدة من وجود مسودة له بحيث يكتب مباشرة في الحاسوب بتوقيع إلكتروني من طرف القاضي ويمكن وضع نسخة له في موقع المحكمة دون توقيعه ويسمى بالصورة البسيطة [1].

غير أنه هناك من انتقد ذلك إذ يصر على وجود مسودة الحكم بعد المداولة وقبل النطق بالحكم وتشمل منطوق الحكم، أسبابه، توقيع القاضي والمستشارين المكونين مع وإلا اعتبر الحكم باطلا وتحفظ المسودة في ملف القضية ويجوز للخصوم الاطلاع على القضية دون حصولهم على نسخة منها[2].

[1]- أحمد هندي، المرجع السابق، ص 36.

[2]- هشام عبد السيد الصافي، المرجع السابق ص 144.

أما الوسيلة التي يكتب بها فلم ترد في أي نص قانوني لذا لا يمكن أن تكون بخط اليد أو الوسيلة الآلية الحديثة كالحاسوب والأهم أن يضمن سهولة قراءتها.

الفرع الثاني: تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى الإدارية الإلكترونية والطعن فيه

أولا: تنفيذ الحكم الإداري الصادر في الدعوى الإلكترونية

تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية العديد من الإشكاليات القانونية لعدم وجود قاضي تنفيذ متخصص وتقوم الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري على أساس مبدأ المشروعية وسيادة القانون ولا جدوى من ذلك ما لم يقترن بمبدأ احترام الأحكام القضائية.

فقد تمتنع الإدارة عن تنفيذ الأحكام ولا يكون للمتضرر طريقا يطعن فيه بامتناعها عن تنفيذ القرار الصادر أو رفع دعوى كما هو في القضاء الإداري الفرنسي حيث يستطيع القاضي المطالبة بالتعويض عن الضرر أو فرض غرامة مالية، إلا أنه هناك جهات إدارية تنصاع لتنفيذ الحكم القضائي وإرجاع الحال لما كان عليه لوجود خطأ أو تقصير منها احتراما لمبدأ سيادة القانون فتقوم بإصلاح الخطأ في نطاق تنفيذ الأحكام بواسطة الوسائل الإلكترونية فلا نجد له إجراءات محددة في القانون الجزائري بينما في المملكة العربية السعودية.

قد قام وزير العدل بتدشين النظام الإلكتروني بخصوص بعض الإجراءات القضائية و من بينها تنفيذ الأحكام القضائية في بعض الدعاوى حيث يستند على البيانات المطلوبة عن الحكم و البيانات الخاصة بالمنفذ ضده و المنفذ و طبيعة التنفيذ عن طريق تعبئة طلب التنفيذ الإلكتروني مع تحديد المحكمة مصدر الحكم و مكانها و معلومات عن الحكم و إرفاق كافة الوثائق المتعلقة بالحكم المراد تنفيذه و يتم إرسالها إلكترونيا بواسطة النظام الموجود على الموقع

الرسمي لوزارة العدل[1]و منه يمكن القول أن الحكم القضائي الإلكتروني يمكن تنفيذه بالطريقة التقليدية أو الإلكترونية باستخدام وسائل إلكترونية أو بواسطة جهة مختصة بالتنفيذ من خلال ذلك تقوم جهة المحكوم عليه بتنفيذ الحكم القضائي إذا كان قرار إداري غير مشروع أو إيداع المبالغ المالية إذا كان القرار محل الدعوى الإدارية قرار تعويض أو مصروفات دفعها المدعي بسبب دعواه.

ثانيا: الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الإدارية الإلكترونية

لقد ميز المشرع الجزائري نوعين من الطعون العادية منها و أدرج ضمنها الاستئناف و المعارضة و الغير عادية منها أدرجها ضمن الطعن بالنقض و اعتراض الغير الخارج عن الخصومة، و التماس إعادة النظر في الأحكام إلكترونيا يقتضي بوجود موقع تسيير الدعوى الإلكترونية المسجلة بالمحكمة الإلكترونية الإدارية الابتدائية فيملأ الطاعن نموذج و بمساعدة برنامج إلكتروني ذكي يطلق عليه "الوكيل الإلكتروني" يقدم بعض الأسئلة إلى الطاعن ليجيب عليها هذا الأخير و تدور الأسئلة حول نوع الطعن، اسم الطاعن و لقبه و كذا اسم المطعون ضده و لقبه يعني الخصم و كذا أسباب الطعن[2].

وبعد الإجابة يظهر للطاعن نموذج أدلى به، قد تم مراجعته من متخصصة وذلك بغرض ضمان استيفاء هذا النموذج الشكل القانوني الموحد والمطلوب قانونا، فبعد ملئ النموذج يتم

[1]- إبراهيم خالد ممدوح، المرجع السابق، ص97.

[2]- أوتافي صخاء، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 28 العدد1 سوريا 2012 ص 174.

تسجيله بمصلحة الطعون مرفق ببرنامج الدعوى الإلكترونية، ويرسله إلى المحكمة الاستئنافية الإدارية ويتم قيده.

وإعطاء ملف الدعوى الإلكترونية رمزا استئنافيا تحمل الرقم السابق ويتم تدوين الإجراءات في صفحات برنامج ملف الدعوى الإلكترونية في الخانة المخصصة للتدوين الإجراءات التقنية لدى المحكمة الاستئنافية الإدارية أو مجلس الدولة حسب نوع الطعن.

وهذا النظام مطبق في أغلب دول الإتحاد الأوروبي كإنجلترا التي تبنت service forms online وكذا السويد ومصر.

خاتمة

خاتمة:

لقد فرض التطور التكنولوجي على مختلف الأنظمة القانونية والقضائية مجاراة هذا التطور من خلال عصرنة منظومتها ومن أهم صور عصرنة القضاء تقنية التقاضي الإلكتروني الذي يسعى إلى تطوير الخدمات القضائية وتبسيط إجراءاتها لفائدة المواطن والمتقاضي كبديل للتقاضي التقليدي لما فيه من مميزات كسهولة الاطلاع على ملف الدعوى عن بعد وسرية المعلومات فيها إذ لا يمكن لغير المدعي أو المحامي الاطلاع عليها برقم سري ومزايا أخرى جعلته محل إقبال العديد من المواطنين كبديل للتقاضي العادي، وقد جاء هذا النظام نتيجة التشريعات التي تسعى لإصلاح العدالة وعصرنة قطاع العدالة الأمر 15-03 الذي عدل بالأمر 20-04 المتعلق بقانون الإجراءات الجزائية التي جاء في مضمونه المحاكمة عن بعد.

وقد فتح التقاضي الإلكتروني بابا محو التقدم التقني في التقاضي وتسهيل إجراءات المحاكمة للذين لا يستطيعون المثول أمام المحكمة باستخدام وسائل التكنولوجيا كوسيط.

النتائج:

1- يعتبر التقاضي الإلكتروني آلية أكثر فعالية من التقاضي التقليدي.

2- تعد الدعوى الإلكترونية أسلوبا أكثر فعالية وسهولة من الدعوى العادية ولا تستغرق وقتا أو تكلف جهدا.

3- انتشار العمل بوسائل التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات خاصة القضاء الذي توفر الجهد والوقت على المستخدمين وتساعد في نشر الوعي وثقافة عصرنة قطاع القضاء على أعوان العدالة المتقاضين.

4- -التقاضي الإلكتروني يعتمد على وسائل إلكترونية مستحدثة منها وسائط إلكترونية تساعد القضاة بنظر الدعوى ومباشرة إجراءاتها

5- يمكن تسجيل الدعوى الإلكترونية في أي وقت ودون التنقل إلى موقع المحكمة لتقديم الطلبات مما يوفر الجهد والتكلفة على أطراف الدعوى.

6- سرعة الفصل في المنازعات وتحقيق المحاكمة العادلة بين أطراف الدعوى.

7- تحقيق الشفافية في اتخاذ الإجراءات والاستعانة بالمستندات وضمها والاطلاع عليها.

الاقتراحات:

1- تحقيق الحماية بتأمين المنظومة المعلوماتية وحماية الدعاوي الإلكترونية.

2- إجراء دورات تدريبية دورية لكل العاملين في مجال القضاة والمحامين ...إلخ لمواكبة التطورات السارية في مجال القضاء الإلكتروني.

3- تطوير ومراجعة القوانين الموضوعية والإجرائية لقطاع العدالة وجعلها تتماشى مع التقنيات الحديثة.

4- الاستفادة من تجارب الدول الأجنبية في مجال عصرنة المرافق العامة وضرورة تبادل المعلومات بينها.

5- التوجه نحو عصرنة العدالة ورقمنتها كليا بتشكيل لجنة متكونة من خبراء ومختصين للعمل على تطوير أنظمة تسير قطاع العدالة.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

المصادر:

المعاجم:

1.ابن منظور جمال، لسان الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، ج15، ط3، دار صادر، بيروت، 1414 هـ معجم.

2.موفق دعبول، نزار الحافظ، مروان البواب، معجم مصطلحات المعلوماتية، دمشق، 2000.

القواميس:

3.محمد مرتضي الحسيني الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ج2، وزارة الارشاد والابناء في الكويت، 1385 – 1477 هـ.

المراجع:

الكتب:

4.إبراهيم خالد ممدوح، التقاضي الإلكتروني " الدعوى الإلكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية 2008.

5.أحمد هندي، التقاضي الإلكتروني لاستعمال الوسائل الإلكترونية في التقاضي، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة 2014.

6.بانوني خيري عبد الفاتح، فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني عبر وسائل الاتصال الإلكترونية ط 2 دار النهضة العربية، القاهرة، مصر 2020.

7.بدر الدين، هشام عبد السيد، إلكترونية القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق، المنظمة العربية لتنمية الإدارة جامعة الدول العربية مصر 2020.

8.جابر فهمي عمران، لوجستيات القضاء، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

9.حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، ط الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2012.

10. حسن إبراهيم خليل- حسن إبراهيم خليل، الإعلان القضائي عن طريق البريد الالكتروني بين النظرية والتطبيق، د.ط، دار الفكر والقانون، مصر، 2015.

11. خالد حسن أحمد لطفي التقاضي الالكتروني كنظام معلوماتي بين النظرية والتطبيق، الطبعة 1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2020.

12. خليل حسين ابراهيم، يوسف سيد العوض التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الفكر والقانون، المنصورة مصر 2020.

13. د. محمد جمال ذنيبات، حمدي محمد والعجمي، القضاء الاداري في المملكة العربية السعودية طبقا لنظام ديوان المظالم الجديد، دراسة مقارنة، ط2، الرياض، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية في اثناء النشر، 2013.

14. د. مصطفى كمال طه و د. وائل أنور بندق، الأوراق التجارية ووسائل الدفع الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.

15. سخاء اوتافيو المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 28 العدد1 سوريا 2012.

16. صلاح الدين محمد شوشا وي شرح أصول محاكمات مدنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

17. عادل رمضان الايبوكي التوقيع الالكتروني في التشريعات الخليجية، دراسة مقارنة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 2009.

18. العبيدي عمر لطيف كريم، التقاضي الإلكتروني وآلية التطبيق دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد1، العدد2، الجزء 1 مارس 2017.

19. عوض احمد الزعبي الوجيز في قانون أصول المحاكمات المدنية، الأردني، دار الثقافة للنشر، 2019.

- مياح إبراهيم، التبليغ القضائي وفق القوانين الأردنية والكويتية، دراسة مقارنة، جامعة آل البيت، الأردن، 2008.

20. هشام عبد السيد الصافي، إلكترونية القضاء الإداري بين النظرية والتطبيق، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية القاهرة.

الأطروحات:

21.حسن فضالة موسى، التنظيم القانوني في الإثبات الإلكتروني دراسة مقارنة في ضوء أحكام القانون العراقي، أطروحة الدكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق 2010.

22.زعزوعة نجاة، التقاضي الالكتروني غاية لإنجاح نظام العدالة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة تلمسان، تخصص قانون قضائي، 2020/2021.

23.يوسف سيد العوض، خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2012.

مذكرات الماجستير:

24.عمر حسين علي الدليمي، الحماية القانونية للمستند الالكتروني دراسة مقارنة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الاوسط، عمان،2019.

25.لين لؤي عبد الرحيم الدباس، أحكام الإثبات بشهادة الشهود الإلكترونية في المسائل الحقوقية وفقا للقانون الأردني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قانون خاص، جامعة الشرق الأوسط 2011.

26.محمد بن قنان بن عبد الرحمان، الكمبيالة الالكترونية، رسالة ماجيستير، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، المعهد العالي للقضاء، السعودية، 2012 محمد بن قنان بن عبد

الرحمان، الكمبيالة الالكترونية، رسالة ماجيستير، جامعة محمد بن سعود الاسلامية، المعهد العالي للقضاء، السعودية، 2012.

27.محمد فوز عبد الفتاح حامد، أحكام التبليغ القضائي الالكتروني، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2021.

28.محمد فوز عبد الفتاح حامد، أحكام التبليغ القضائي الالكتروني، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2021.

المجلات:

29.ابو بكر صبرينة وخمايسة حفيظة، دور الادارة الالكترونية في تفعيل اداء الخدمة العمومية-قطاع العدالة نموذجا، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، جامعة محمد الشريف، الجزائر، 2020

30. اخلف سامية التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية، المجلد 1 العدد الخاص، كلية الحقوق جامعة بلحاج بوشعيب الجزائر 2021.

31.اخلف سامية، التقاضي الالكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا المدنية، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، سنة 2021.

32.أشرف جودة محمد محمود، المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الازهر، مصر، عدد35، جزء3، 2020.

33. بن عزوز احمد، نظام المحاكمة الالكترونية وفقا لأحكام قانون عصرنة العدالة 15-03، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، ديسمبر، 2021.

34.بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6/العدد 2 – جامعة اكس مرسيليا، فرنسا، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، 2021/04/25، 2021/06/20.

35.بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلة رقم06، عدد02، سنة2021.

36.بن قارة مصطفى عائشة، الحماية الجزائية للمجال المعلوماتي للمؤسسة من جريمة الغش المعلوماتي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، عدد 11، جانفي ،2019.

37.ترجمان نسيمة، آلية التقاضي الالكتروني في البيئة الرقمية، مجلة علمية دولية محكمة، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، مجلد5، عدد2 ،2019.

38. تومي يحيى، المثول عن بعد امام المحاكم الجزائية عبر وسائل الاتصال المسموعة والمرئية في القانون الجزائري، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة يحيى فارس، المدية، مجلد 7، عدد 2، جوان 2021.

39.حيطي فطيمة، نظام التقاضي الالكتروني بين تحسين جودة العمل القضائي وتحديات القضاء الرقمي، مجلة الدراسات القانونية، مخبر تشريعات حماية النظام البيئي، جامعة ابن خلدون، تيارت، مجلد 7، عدد 1، 2021

40.خليل، حسين إبراهيم، وعبد الهلال عبد الناصر مقترحات الإصلاح القضائي، مجلة الفكر القانوني والاقتصادي، العدد 6 كلية الحقوق، جامعة بنها مصر.

41.رباب محمود عامر، التقاضي في المحكمة الالكترونية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد 25، السنة الثالثة عشر، العراق، 2019.

42.رمزي سيف أحمد الوفاء وفتحي والي، المداولة أحد المراحل إصدار الحكم، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 33 العدد الثالث، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 1996.

43.زيدان محمد، التقاضي الالكتروني الية اجرائية في عصرية في مواجهة الظروف الطارئة "جائحة كورونا نموذجا"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، مجلد 58، عدد 2، 2021.

44.صفيان محمد شديفات، التحقيق والمحاكمة الجزائية عن بعد عبر تقنية ال videoconference، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، جامعة العلوم الاسلامية، الاردن، مجلد42، عدد1، 2015.

45.عبير حسام، فكرة التبليغ القضائي الالكتروني، مجلة دراسات البصرة، العدد 34، 2019.

46.عصماني ليلى، نظام التقاضي الالكتروني الية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2016، عدد2، 2016

47. عطار نسيمة، رهانات تكنولوجيا الاعلام والاتصال في ترقية خدمات مرفق القضاء، مجلة الدراسات الاعلامية، المركز الديموقراطي العربي، المانيا، عدد 6، 2016،

48.عطار نسيمة، رهانات تكنولوجيا الاعلام والاتصال في ترقية خدمات مرفق القضاء، مجلة الدراسات الاعلامية، المركز الديموقراطي العربي، المانيا، عدد، 6، 2016.

49.عمارة عبد الحميد، استخدام تقنية المحادثة عن بعد في التحقيق والمحاكمة الجزائية، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 1، مجلد 10، عدد 3، 2018.

50.فاتح مزيني، مظاهر رقمنه مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيليو فيليا لدراسة المكتسبات والمعلومات، العدد 04، جامعة العربي تبسي، الجزائر، 2019.

51.لعراج مريم، جوادي الياس، حق التقاضي والمثول امام القضاء في اجال معقولة اثناء الحجر الصحي، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مخبر العلوم والبيئة، المركز الجامعي لتامنغست، جامعة الوادي، مجلد 9، العدد 4، 2020.

52.محمد بن احمد البدرات، التبليغ القضائي عبر الوسائل الالكترونية في النظام السعودي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد رقم37، سنة 2022.

53.محمد سمية عبد العاطي، القضاء الافتراضي دراسة فقهية مقارنة، مجلة كلية الدراسات الإسلامية للبنين بأسوان العدد الرابع 2021.

54.مروي السيد السيد الحصاوي، وسائل التقاضي الالكتروني وحجية إجراءاته في ظل جائحة كورونا المستجد، "دراسة مقارنة"، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، المجلد رقم 02، العدد رقم 01، ديسمبر 2021 ص ص 09-46.

55.هدى عبدلي الكعابي، محمد الجراوي، التقاضي عن بعد، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، ب. ذ.م عدد 2016،1.

56.يوسف باسل، الاعتراف القانوني بالمستندات والتواقيع الإلكترونية في التشريعات، المقارنة، مجلة دراسات قانونية، العدد الثاني ،2001.

المداخلات:

57. حسينة شرون، التقاضي الالكتروني في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جامعة سطيف 2، 2019.

النصوص القانونية:

القوانين:

58.القانون النموذجي رقم (80/56) الصادر من الامم المتحدة بشأن التوقيع الالكتروني، الصادر في 2001/12/12.

59.القانون النموذجي رقم (51-162) الصادر من الامم المتحدة بشأن التجارة الالكترونية الصادر في 2001/12/16.

60.القانون رقم 15/04، المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، المعدل والمتمم للأمر 156/66، ج، ر، ج، ج، الصادرة في 10 نوفمبر 2004، عدد 71.
61.القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، المؤرخ في 01 فبراير 2015، ج، ر، ج، ج، العدد 6، الصادر في 10 فبراير 2015.
62.القانون رقم 09/04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1432 الموافق ل 5 غشت سنة 2009، يتضمن قواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد47.
63.- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 أبريل 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، ج ر عدد 6 صادرة بتاريخ 10-04-2015.
64.القانون رقم 22-13 المؤرخ في 12 يوليو المعدل والمتمم لقانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الاجراءات المدنية والادارية ج ر عدد 48 لسنة 2022.
65.قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقية رقم78 لسنة 2012.

الاوامر

66.الامر رقم 155/66، المؤرخ في8 يونيو 1966، المتضمن ق. ج. ر المعدل والمتمم، ج. ر. ج. ج، الصادرة بتاريخ 10 يونيو 1966، عدد 48.
67.الامر رقم 04/20، المؤرخ في 30 غشت 2020، يعدل ويتمم الامر 155/66 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن ق. ج. ج. ر. ج. ج. الصادرة في 31 غشت 2020، العدد 51.
68.الامر رقم 20-04 الموافق ل 30 غشت 2020 المعدل والمتمم للأمر رقم 63- 155 المؤرخ في 8 يونيو 1966 المتضمن قانون الاجراءات الجزائية، جريدة رسمية عدد 51.

المراسيم الرئاسية

69.المرسوم الرئاسي رقم442/20، المؤرخ في 30 ديسمبر، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء اول نوفمبر 2020، ج، ر، ج، ج، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020، عدد 82.

المواقع الالكترونية

70.ميموني حاجي التقاضي عن بعد، تاريخ الاطلاع
http://www.academia.edu 2020/08/15

مقالات باللغة الاجنبية

71. Salmon louisa ,witmes testimony,hondling witmes interviens indigitologe, online, reseorchpublished in the thensonrenters ,proticol law-abricotrein blog 2020.
72. The judiciary of the kingdom of Britain, Rules and régulation on electronic litigation. (elitigation), Revised draft, 2020.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الشكر	
إهداء	
مقدمة	01
الفصل الأول: الإطار النظري للتقاضي الإلكتروني في المادة الإدارية	05
المبحث الأول: ماهية التقاضي الإلكتروني	05
المطلب الأول: مفهوم التقاضي الإلكتروني	05
الفرع الأول: تعريف التقاضي الإلكتروني	05
الفرع الثاني: أنواع التقاضي الإلكتروني	09
الفرع الثالث: شروط التقاضي الإلكتروني	10
المطلب الثاني: ضوابط التقاضي الإلكتروني	12
الفرع الأول: الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في القانون الدولي	13
الفرع الثاني: الأساس القانوني للتقاضي الإلكتروني في القانون الجزائري	13
المطلب الثالث: مقومات التقاضي الإلكتروني	14
الفرع الأول: المقومات التقنية	15
الفرع الثاني: المقومات البشرية	16
الفرع الثالث: المقومات التشريعية والقانونية	17
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للدعوى الإدارية الإلكترونية	20
المطلب الأول: مفهوم الدعوى الإدارية الإلكترونية	20
الفرع الأول: تعريف الدعوى الإدارية الإلكترونية	20
الفرع الثاني: أنواع الدعاوى الإلكترونية	22
المطلب الثاني: مستلزمات تطبيق الدعاوى الإلكترونية	23

الفرع الأول: متطلبات الدعوى الإلكترونية	23
الفرع الثاني: طرق قيد الدعوى الإلكترونية	23
المطلب الثالث: التطبيقات القضائية والتشريعية في الدعوى الإدارية الإلكترونية	25
الفرع الأول: التطبيقات القضائية في الدعوى الإدارية الإلكترونية	25
الفرع الثاني: التطبيقات التشريعية في الدعوى الإدارية الإلكترونية	26
الفصل الثاني: الإطار الإجرائي للدعوى الإدارية الإلكترونية	29
المبحث الأول: مباشرة الدعوى الإدارية إلكترونيا	29
المطلب الأول: إجراءات قيد الدعوى إلكترونيا وإنشاء موقع لها	29
الفرع الأول: قيد الدعوى الإلكترونية وإنشاء موقع لها	29
الفرع الثاني: تسجيل الدعوى إلكترونيا	30
المطلب الثاني: استيفاء الرسوم الإلكترونية	31
الفرع الأول: الرقابة على كيفية الدفع	31
الفرع الثاني: وسائل إستيفاء الرسوم الإلكترونية	32
المطلب الثالث: التبليغ الإلكتروني	34
الفرع الأول: مفهوم التبليغ الإلكتروني	34
الفرع الثاني: وسائل التبليغ الإلكتروني	36
الفرع الثالث: تطبيقات التبليغ الإلكتروني وإجراءاته	37
المبحث الثاني: النظر والفصل في الدعوى الإدارية الإلكترونية	40
المطلب الأول: النظر في الدعوى عبر وسائل إلكترونية	40
الفرع الأول: مرحلة التحقيق في الدعوى الإلكترونية	40
الفرع الثاني: مرحلة تبادل العرائض والمستندات	42
الفرع الثالث: مرحلة غلق باب التحقيق	43
المطلب الثاني: الاثبات الإلكتروني في الدعوى الإدارية	44

الفرع الأول: حجية الإثبات الإلكتروني	44
الفرع الثاني: طرق الإثبات الإلكتروني	46
المطلب الثالث: الفصل في المنازعة الإدارية إلكترونيا	50
الفرع الأول: إصدار الحكم في المنازعة الإدارية الإلكترونية	50
الفرع الثاني: تنفيذ الحكم والطعن فيه	53
الخاتمة	57
قائمة المصادر والمراجع	60
الفهرس	

ملخص:

نظام التقاضي الإلكتروني في المادة الإدارية من أحدث المواضيع التي ظهرت مؤخرا بعد انتشار فكرة عصرنة العدالة كبديل للقضاء التقليدي ما دفع الجزائر إلى تطوير القطاع ليصبح المواطن أقرب إلى قطاع العدالة الذي يعتبر أساس الدولة وقد تم تفعيل هذا النظام في رفع الدعوى إلكترونيا والتبليغ الإلكتروني للمذكرات والأحكام القضائية أمام المحاكم الإدارية وما يشير إليه أن المشرع الجزائري استحدث نصوص قانونية في إطار هذا الموضوع من خلال القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة الذي يهدف للتوجه نحو التقاضي الإلكتروني سواء في القضاء العادي أو القضاء الإداري ثم تلاه قانون الإجراءات المدنية والإدارية وذلك بتحويل الإجراءات الورقية إلى الإلكترونية، يهدف القضاء على مساوئ المحاكم التقليدية وتسهيل إجراءات التقاضي باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة للوصول إلى تفعيل وتطبيق التقاضي الإلكتروني في المادة الإدارية.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني – عصرنة العدالة – رفع الدعوى – المادة الإدارية